مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٣٨**
الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ٥٥/٢٢
نيويورك

الرئيس:	السيد عـون	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر لدى الأمم المتحدة (S/2001/1191)

01-70029 (A)
0170029

افتتحت الجلسة الساعة ٥٥/٢٢.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر لدى الأمم المتحدة (S/2001/1191)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وبلجيكا وجنوب أفريقيا وكندا وكوبا وماليزيا ومصر يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل كل من السيد يعقوب (إسرائيل) والسيد أبو الغيط (مصر) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس؛ وشغل كل من السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد دي رويـن (بلجيكا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد هينبيكر (كندا)، والسيد رودريغيس باريا (كوبا)، والسيد حسمي (ماليزيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2001/1205، نصها كما يلي:

”أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن أن يوجه، وفقا لممارسته المتبعة، دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الجمعة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس“.

وبموافقة المجلس أعتزم دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في المناقشة الحالية وفقا للنظام الداخلي والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يقول فيها:

”بصفتي رئيسا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن دعوتي إلى المشاركة في المناقشة حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، في إطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

وفي مناسبات سابقة وجه مجلس الأمن الدعوة إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في الأمور المدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩

من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فال (السنغال) رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة (S/2001/1191).

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2001/1199 التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من تونس ومصر.

أعطي الكلمة الآن لممثل فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أبدأ بتقديم التهنئة لكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر، مشيدا بشخصكم وببلدكم الصديق. وشكرنا بالطبع يذهب إلى سعادة السفيرة باتريشا دورانت الممثلة الدائمة لجامايكا لرئاستها الفاعلة للمجلس خلال الشهر الماضي.

أعلنت حكومة أرييل شارون يوم الأربعاء الماضي قطع اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية ومع رئيسها المنتخب الرئيس ياسر عرفات. هذا القرار يعني التخلي عن العملية التفاوضية. ويبدو أن هذا مقدمة للتخلي عن الاتفاقات القائمة بين الطرفين. الحكومة الإسرائيلية إذن بدأت في اتخاذ خطوات رسمية وعلنية لمنع التسوية النهائية وإعادة الصراع بين الجانبين إلى ما قبل اتفاق أوسلو بدلا من حل هذا الصراع وبناء السلام في المنطقة.

وبالرغم من الخطورة الهائلة لهذه الخطوة، التي تدفع نحو المواجهة الشاملة وجر المنطقة كلها إلى الحرب، فإنه يصعب القول إنها تأتي كمفاجأة كاملة. لقد كان واضحا أن السيد شارون وحكومته ذاهبان في هذا الاتجاه منذ اليوم الأول الذي جاءت فيه هذه الحكومة. إذ أعلن السيد شارون أكثر من مرة أنه لا يريد التوصل إلى تسوية نهائية، وأنه يريد فقط الاتفاق على إنهاء الأعمال العدائية. وأعلن السيد شارون أكثر من مرة كذلك عداءه للجنة ميتشل ومن ثم لتوصياتها. ثم اخترع بعد ذلك لضمان عدم تنفيذ التوصيات شرط أيام الهدوء السبعة، وكأن الهدوء يقود إلى تنفيذ التوصيات وليس أن تنفيذ التوصيات من الجانبين هو الذي يقود إلى الهدوء وإنهاء العنف واستئناف عملية السلام.

وبعد نجاح السيد شارون في دفن تقرير ميتشل لفترة طويلة، وربما لإحباط محاولات إعادة إحيائه مرة أخرى، خرج السيد شارون بإعلان جديد حول ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمحاربة وإنهاء الإرهاب أولا، وخلال ذلك تستمر إسرائيل في ضرب هذه السلطة ومؤسساتها بما في ذلك المؤسسة الأمنية حتى تعجز عن العمل. وأخيرا جاء الإعلان عن مقاطعة السلطة الفلسطينية.

هذه هي الإعلانات السياسية الأساسية التي خرجت عن الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، وجميعها يعبِّر بشكل قاطع عن إصرار هذه الحكومة على المضي قدما في المواجهة والعنف ورفض محاولات إرساء السلام.

ويؤسفني أن أقول هنا إن البعض قام بتغطية بعض هذه المواقف بقصد أو بدون قصد، بما شجَّع حكومة إسرائيل على المضي قدما في سياستها المدمرة وفي عدوانها ضد شعبنا.

ونحـن مـن جانبنـا أعلنـا مـرارا التزامنـا بالاتفاقــات القائمة وقبولنا الكامل بتقرير لجنة ميتشل ودعونا إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بشكل شامل وسريع. ولقد عبرنا دائما أيضا عن استعدادنا لاستئناف المفاوضات على الأساس المتفق عليه بهدف التوصل السريع إلى الحل النهائي وإحلال السلام. هذا كان موقفنا وما زال. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تكف عن التشكيك في ذلك. وعلى الحكومة الإسرائيلية أيضا أن تفهم أن أي تراجع عن الاعتراف المتبادل والاتفاقات القائمة لا يمكن أن يكون باتجاه واحد فقط، وأنه لن يقود إلا إلى إطالة ألم ومعاناة الشعبين وشعوب المنطقة كافة، وإن كان شعبنا هو الضحية الأساسية.

وفيما يتعلق بالإرهاب، لقد اتخذ الجانب الفلسطيني موقفا واضحا ضد الإرهاب الدولي وضد المجموعات الإرهابية ذات البعد الدولي. وقد كان الجانب الفلسطيني جزءا من الإجماع الدولي الذي تبلور حول هذا الأمر إثر كارثة ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. وانسجاما مع هذا الموقف الواضح وقبله، فقد رفضنا أيضا التفجيرات الانتحارية التي حدثت في إسرائيل واستهدفت المدنيين الإسرائيليين وأدنّاها باعتبارها أعمالا إرهابية وأيضا باعتبارها خروجا عن الالتزامات الفلسطينية، وكأعمال تلحق ضررا بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني. وبقي هذا الموقف واضحا وثابتا بالرغم من كل ما ترتكبه إسرائيل الرسمية وليس فقط مجموعات أو منظمات إسرائيلية، من جرائم دولة ضد شعبنا، وهو ما سآتي له لاحقا.

والنجاح الفلسطيني في مقاومة هذه الظاهرة ووضع حد لها، وبالرغم من موقفنا الواضح، مرتبط أولا، بتوفر القدرة لدى الأجهزة الأمنية، بما في ذلك قدرتها على الحركة بحرية. وربما الأهم من ذلك، فهو مرتبط، ثانيا، بوقف معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة الأمل له واقتناعه بأن العملية التفاوضية ستقود فعلا إلى إنهاء الاحتلال وبناء السلام.

للأسف عملت الحكومة الإسرائيلية الحالية وبثبات على تقويض كلا المتطلبين، حيث ضربت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعنف ومنعتها عمليا من إمكانية العمل. واستمرت بالطبع في فرض الحصار والخنق والتدمير والقتل ضد شعبنا، وأصرت على رسالتها ألاَّ أمل في إنجاز الحل النهائي وإحلال السلام.

وهذه هي كلمتنا الآن حول أي أعمال عنف تتم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا لا نؤيد ولا ندعم هذه الأعمال، بينما نحن نحاول التوصل إلى حل تفاوضي سلمي. ونحن أيضا نقول إن هذه الأعمال لا تنسجم مع التزاماتنا، بما في ذلك بوقف إطلاق النار. لكننا لا نقبل إطلاقا أي محاولة لتصوير هذه الأعمال كأعمال إرهابية. فمقاومة الاحتلال الأجنبي عبر السنين كانت وستبقى أمرا مشروعا وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي الحالة الفلسطينية لا يوجد مدنيون إسرائيليون محميون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. فالمستعمرون الإسرائيليون غير شرعيين، وقد أُحضروا في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، وقد جاءوا لاستعمار الأرض الفلسطينية وبالتالي نفي وجود وحقوق شعبنا. وأضيف أن معظم هؤلاء مسلحون بما يجعلهم مقاتلين غير قانونيين أو ميليشيا، وقد انخرطوا عبر السنين في ترويع المدنيين الفلسطينيين والاعتداء عليهم، بما في ذلك على سبيل المثال، المجزرة التي ارتكبها أحدهم في الحرم الإبراهيمي في الخليل. إننا نقول كل ذلك لأن هناك بعض الأطراف تسعى على ما يبدو لإضفاء بعض الشرعية على وجود هؤلاء المستوطنين. إن المستعمرين الإسرائيليين سيبقون غير شرعيين إلى أن يذهبوا مع ذهاب الاحتلال لأرضنا.

وفي الفترة الأخيرة صعَّدت إسرائيل، قوة الاحتلال، حملتها العسكرية الدموية ضد شعبنا وضد السلطة الفلسطينية

بشكل جنوني. فاستخدمت بكثافة الطائرات العسكرية ف - ١٦، وطائرات الهليكوبتر، والدبابات وغيرها من الأسلحة. وأعادت احتلال أجزاء من الأرض الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، وأحكمت الحصار على المدن الفلسطينية، ودمرت العديد من المؤسسات الفلسطينية ورموز السلطة، ومرافق رئيسية، مثل مطار غزة الدولي، وإذاعة صوت فلسطين.

ورافق كل ذلك بالطبع خسائر بشرية هائلة، وحالة عامة من الخوف والرعب في أوساط المدنيين الفلسطينيين. واليوم فقط قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية على الأقل ثمانية فلسطينيين، وبالأمس قتلت على الأقل ستة فلسطينيين. و لم نسمع للأسف ذلك الضجيج من بعض الأوساط الذي سمعناه في حالات مختلفة. وقبل ذلك استمرت هذه الحملة الإسرائيلية ومنذ الزيارة المشؤومة لأرييل شارون للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وخلال ذلك قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٨٠٠ فلسطيني، غير الفلسطينيين الآخرين الذين استشهدوا بسبب الاحتلال ولكن بأشكال أخرى، مثل منع حركة سيارات الإسعاف، على سبيل المثال. وجرحت قوات الاحتلال حوالي ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني، الكثير منهم يعاني من حالة إعاقة دائمة، وتسببت في معاناة هائلة لمجمل الشعب الفلسطيني.

لقد قام أفراد وقوات الاحتلال بارتكاب حالات قتل متعمد. واعتمدت إسرائيل قوة الاحتلال الإعدامات خارج نطاق القانون كسياسة رسمية. تسببت إسرائيل في تدمير واسع للممتلكات الفردية والعامة بما في ذلك المنشآت الاقتصادية وبما في ذلك اقتلاع آلاف الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية. جميع ما سبق يمثل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة. قامت قوة الاحتلال أيضا بارتكاب انتهاكات جدية أخرى للاتفاقية بما في ذلك القيود الشديدة على حركة الأفراد والبضائع وفرض الحصار والخنق وفرض العقوبات الجماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عاود الانعقاد في ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي واعتمد بالإجماع إعلانا هاما للغاية طالب، من بين أمور أخرى، قوة الاحتلال بالامتناع فورا عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية بما يشمل الأعمال المنصوص عليها في المادة ١٤٧ منها. وطالبها بالامتناع عن أية انتهاكات أخرى للاتفاقية.

بكل أسف استمرت إسرائيل بل وصعدت في هذه الانتهاكات. إننا هنا وعلى أساس النصوص الواضحة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول نتهم حكومة السيد أرييل شارون حكومة قوة الاحتلال بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني وفقا لسياسات رسمية لهذه الحكومة. ونحملها مسؤولية جرائم حرب أخرى ارتكبها أفراد من جيش الاحتلال ومن المستعمرين الإسرائيليين وذلك وفقا للمادة ٢٩ من الاتفاقية.

مسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية واضحة للغاية وفقا للمادة الأولى المشتركة والمادة ١٤٨. ومسؤوليات مجلس الأمن أيضا واضحة.

إننا أيضا نتهم إسرائيل قوة الاحتلال بممارسة إرهاب الدولة ضد شعبنا، حيث انخرطت في قتل مدنيين وتدمير منشآت بهدف إثارة الرعب في السكان وإرغامهم على قبول مواقفها السياسية.

مسؤوليات المجتمع الدولي واضحة ومرة أخرى مسؤوليات مجلس الأمن أيضا واضحة، خصوصا على ضوء الحملة على الإرهاب الدولي. شعبنا ومنطقتنا والكثيرون في عالمنا ينظرون ليروا كيف سيتعامل المجتمع الدولي مع هذا الأمر الخطير والمفجع.

في كل الأحوال يبقى الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا أس البلاء وأصل كل المصائب. والحل الوحيد لما نحن فيه هو إنهاء هذا الاحتلال وإنجاز حقوق شعبنا، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. هذا الإنجاز والتعايش بين الدولتين فلسطين وإسرائيل هو الذي سوف يوفر الأمن والاستقرار والسلام للجانبين في المنطقة.

في هذا المجال، فإننا نعبر عن تقديرنا لما ورد في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة ثم خطاب الوزير باول في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بالشرق الأوسط. إننا نقبل محتوى هذا الخطاب كأساس للمضي قدما سواء فيما يتعلق بمعالجة الوضع القائم حاليا على الأرض، أو فيما يتعلق بالحل النهائي بين الجانبين.

إننا نعبر عن تقديرنا أيضا لمبعوثي بعض الأطراف المعنية بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوربي والأمين العام للأمم المتحدة وبالطبع لكل الأصدقاء بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز على دعمهم الدائم والمبدئي.

لقد اجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في الوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس محاولا اتخاذ الإجراء اللازم في هذا الشأن. ولا شك في أن هذه الخطوة تأتي متأخرة وبشكل مفجع، خاصة على ضوء عجز المجلس عن اتخاذ أي إجراء منذ اعتماده للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى لمجرد متابعة القرار. لا يستطيع أحد أن ينكر أن عجز المجلس في هذا المجال قد أثر بشكل كبير على مصداقيته وربما على قدرته على الحركة في أماكن أخرى.

السؤال الهام المتعلق ربما بمجمل العلاقات الدولية ومستقبل هذه المنظمة هو ما إذا كان هذا المجلس يستخدم من قبل البعض عندما يناسبهم ذلك، أم إنه مجلس ينوب عن كل الأعضاء ممثلا للمجتمع الدولي ومسؤولا بالفعل عن الحفاظ عن الأمن والسلم الدوليين.

اليوم وبكل أسف يبدو أن مجلس الأمن سوف يُمنع مرة أخرى من ممارسة مسؤولياته وفقا للميثاق بسبب الموقف السلبي لأحد أعضائه الدائمين. ولكن على الأقل، كانت هناك محاولة جادة من قبل الأعضاء للتعامل مع هذا الوضع الخطير، ونحن نقدر هذه المحاولة تقديرا عاليا.

ولا بد لنا من التعبير عن شكرنا العميق لكافة أعضاء مجلس الأمن الذين عبروا عن دعمهم لمشروع القرار، وشكرنا بالطبع للأخوة العرب الذين طلبوا هذا الاجتماع وتبنوا مشروع القرار وقدموه للمجلس، خاصة تونس، العضو العربي في مجلس الأمن، ومصر، رئيسة المجموعة العربية لهذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية) : أود أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة.

بصفتي رئيسا للمجموعة العربية للشهر الحالي أود أن أعرض على المجلس النقاط التالية فيما يتعلق بالوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولا، إن القضية الأساسية التي تقف وراء توتر الأوضاع واللجوء إلى العنف وعمليات التدمير والاستفزاز، تتمثل في الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وكما ذكر وزير الخارجية الأمريكية، السيد كولن باول، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن ذلك الاحتلال يجب أن ينتهي. ومن الضروري أن يتفهم مجلس الأمن والمجتمع الدولي ذلك المنطق باعتباره الهدف الذي يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقه.

ونحن نثق بأن الدول الأعضاء بهذا المجلس كافة تعلم هذه الحقيقة وتقدرها تماما.

ثانيا، في هذا الإطار ، فإن مشروع القرار المطروح على المجلس يطلب من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وضع حد للعنف والاستفزاز والتدمير، ويدعوهما إلى تنفيذ توصيات تقرير ميتشل التي وافقا عليها. وأعلن المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة أنها تشكل معالم طريق العودة إلى التفاوض السياسي.

ونحن ندرك أن إسرائيل تتذرع بذرائع مختلفة من أجل تجنب العودة إلى الحوار السياسي وإلى مائدة التفاوض. ومن هنا نتطلع إلى مجلس الأمن لكي يعيد التأكيد على أن تنفيذ تلك التوصيات بما فيها الوقف الشامل للاستيطان الإسرائيلي تمثل المخرج الحقيقي بل والوحيد من الأزمة الراهنة، وبما يفتح الطريق أمام مفاوضات جادة وصادقة تستهدف التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تأخذ مصالح الجانبين في الحسبان وتقوم على حل كافة عناصر المشكلة، وبما يؤدي إلى: تحقيق الأمن المتكافئ للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ تأمين علاقات حسن جوار وتعاون بناء بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية؛ وبما يفتح الطريق أمام شرق أوسط جديد؛

ثالثا، لا شك أن استهداف وقتل المدنيين هو أمر مستهدف ويستحق الإدانة بكل قوة سواء أكان من الجانب الإسرائيلي أم الجانب الفلسطيني، وفي نفس الوقت، وإذا كنا نبتغي التوازن الحقيقي فإن عمليات الاغتيال السياسي وعمليات القصف الجوي وهدم المنشآت والمنازل وعمليات الحصار والخنق الاقتصادي هي كلها تستحق الإدانة وبنفس القوة. وهي على الجانب الآخر تدفع بالنزاع إلى المزيد من الحدة والمواجهة خاصة وأنها تقود إلى عمليات مضادة من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يقاومون الاحتلال وقواته ويرفضون كل نشاطات الاستيطان التي تحاول تجريد الفلسطينيين من أراضيهم.

رابعا، إن المهمة العاجلة للمجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن الذي عجز منذ بدء الأزمة عن تقديم موقف حقيقي حاسم إزاء تلك الأوضاع المتدهورة، يجب أن تكون مساعدة الطرفين في السيطرة على الأوضاع، ووقف حلقة العنف والتدمير والاستفزاز. ويعد مشروع القرار المطروح على المجلس رسالة واضحة بهذا المعنى، ونحن ندعو كافة الأعضاء إلى تأييده، أو نأمل في ذلك.

خامسا، حددت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في المؤتمر الذي عقدته يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر الجاري قائمة بالمسؤوليات التي يتوجب على إسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال القيام بها تجاه المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. كما نصت الوثيقة الختامية على ما يجب على الطرفين القيام به من أجل ضمان أمن وحماية الشعب الواقع تحت الاحتلال. ونرى أن توصيات ذلك المؤتمر الهام والفريد يمكن أن تمثل، في حالة الالتزام بتنفيذها نقلة نوعية إيجابية في حماية الشعب الفلسطيني وتخفيف درجة التوتر والعنف إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للقضية الفلسطينية.

إن تدمير منشآت السلطة الفلسطينية لن ينهي الأزمة أو يخفض من مستوى العنف بين الجانبين. بل العكس هو الأرجح. والحديث الإسرائيلي عن تصفية قيادات فلسطينية، أو قطع الاتصالات معها، لا يدل إلا على رغبة في تمديد الصراع وتغيير معطياته، بل وربما التخلي الكامل عن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين تمهيدا لمرحلة جديدة من النزاع. وهو أمر يتسم بخطورة بالغة ومقامرة، قد تطيح بآمال منطقتنا في الاستقرار والسلام لسنوات قادمة.

وفي ضوء ذلك فإننا، مرة أخرى، ندعو أعضاء المجلس إلى تفهم النقاط التي طرحتها والتي تعد من وجهة نظرنا أساسية إذا أراد مجلس الأمن أن يضطلع فعلا بمسؤوليته في حفظ الأمن والسلم الدولي واحتواء الوضع المتفجر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أما إذا فشل المجلس في القيام بتلك المهمة، وفي ضوء عجز كافة الأطراف الأخرى عن تحقيق تقدم ملموس في حمل الحكومة الإسرائيلية على قبول الخطوات التي تقود إلى الحوار السياسي فإننا نخشى أن تتجه الأوضاع إلى مزيد من التوتر بشكل تصعب السيطرة عليه، ويؤثر بالسلب على الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن من الأهمية القصوى أن يبحث مجلس الأمن اليوم، في هذه المناقشة العامة والعلنية، الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذه ليست ببساطة جلسة أخرى للمجلس بشأن هذه المسألة؛ وإنما هي جلسة تعقد في لحظة حاسمة تتميز بتدهور خطير في الأوضاع على الأرض في الأراضي المحتلة وفي العلاقات بين الفلسطينين والإسرائيليين. والواقع أننا نشهد تدهورا لم يسبق له مثيل منذ اتفاقات أوسلو. فاليوم نشهد بدلا من عملية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عملية حرب تسفر عن أضرار بالغة، وقد تحيل المنطقة إلى جحيم من اللهب.

ومن الملائم اليوم أن نذكر بأنه في ظل احتلال إسرائيلي استمر لعدة عقود استهلت حكومة أرييل شارون سياسة عدوان منظم على الشعب الفلسطيني تدمر ممتلكاته وتفرض عليه الحظر الاقتصادي في مدنه وقراه، والعقاب الجماعي عن طريق الاستخدام المتكرر للقوة المفرطة والمستمرة بكل أسلحة الترسانة الإسرائيلية، واستخدام القوة يوميا ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

إن المسار الذي اختارته حكومة السيد شارون قَلَبَ كل ما تم إنجازه على مدى ١٠ سنوات رأسا على عقب. فسياسته التي تشكك في الاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين مصدر للقلق والصراع. ولا شك في أن السيد شارون منذ أن تولى السلطة يدير ظهره، للأسف، لجهود السلام ولعملية السلام التي توفر إطار العمل والتي هي الطريق المتفق عليه لتوطيد السلام.

وأسوأ شيء في هذه الحالة هو أن السيد شارون قد انتقل الآن إلى ما يمكن أن يطلق عليه الفصل الثاني من مشروعه التدميري، وهو سياسته المنهجية في القسوة المتناهية وتدمير كل ما يمثل الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية. وأوضح مثال على هذا قرار الحكومة الإسرائيلية بقطع جميع الاتصالات مع الرئيس عرفات.

وبما أن المجتمع الدولي بأسره قد سلم أخيراً، وبعد طول انتظار، بمفهوم الحق في إقامة دولة فلسطينية، وأنا واثق من أن المجلس يفهم أني أشير إلى البيانات التي أدلى بها الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول مؤخراً، فقد اختار رئيس الوزراء شارون الآن أن يقوض كل شيء يرمز لهذه الدولة لكي يحول دون ولادتها من جديد ودون قيامها. كما أن مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي يرمي أيضاً إلى تقويض فكرة عملية السلام ذاتها.

ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، أن يقوم على وجه السرعة باتخاذ إجراء يتسم بالتصميم والحزم لوقف هذا التدهور الخطير في الحالة بأسرع ما يمكن حتى نتجنب في هذه المرحلة المتأخرة انفجاراً آخر ندرك جميعاً أنه لن يخدم سلام أي من الطرفين المعنيين ولا أمنه.

إن الحالة واضحة. فهناك احتلال إسرائيلي، تعترف بوجوده قرارات مجلس الأمن وتسميه بهذا الاسم. ولا بد من

أن ينتهي هذا الاحتلال الذي دفع بإحباطات الفلسطينيين إلى أقصى مداها. والطريقة المناسبة لإنهاء هذه المصائب هي من خلال تسوية تفاوضية، يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات بين الطرفين ضمن إطار عملية السلام. فما من سبيل آخر لاستعادة السلام. وكان كلا الطرفين قد اتخذ خطوة صوب هذا الهدف في عام ٢٠٠٠. وعليهما أن يعودا إلى طريق التفاوض.

أما سياسة الحكومة الإسرائيلية فهي الرفض ذاته للسلام. فلا يمكن لأحد أن يمارس العدوان المادي اليومي على شعب بأكمله، وأن يعتدي يومياً على حقوقه، وفي الوقت ذاته يحرم عليه المطالبة بحقوقه المشروعة. وهنا تكمن المشكلة المحورية في المسألة الفلسطينية. وقد حان الوقت لتتغير هذه الحالة ولأن يمارس الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب في المنطقة، حقه في العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة عاصمتها القدس.

ومنذ عام ومجلس الأمن يواجه طلباً ملحاً يدعوه إلى اتخاذ إجراء لكسر هذا الجمود والتشجيع على حدوث زخم من أجل العودة إلى مفاوضات السلام. فمن الواضح أن الطرفين المعنيين لم يوجِدا الزخم المذكور. ويتطلب الأمر دعماً من المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية، ومجلس الأمن والأمم المتحدة هما الجهتان اللتان تتجه إليهما جميع الأنظار اليوم. وقد عجز مجلس الأمن خلال العديد من المحاولات السابقة عن الاضطلاع بدوره المشروع. وحان الوقت لأن يتمكن من أداء ذلك الدور من أجل السلام والاستقرار في هذه المنطقة. فالمجلس لا يمكنه أن يسمح لنفسه بتجاهل ما يدور في فلسطين. وعليه أن يسير في دعم الجهود التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة الدولية.

وتونس، وهي بلد معتدل محب للسلام والعدل دعم عملية السلام منذ أن بدأت في مدريد، تجدد اليوم هذا النداء إلى المجلس بأن يتصرف دون إبطاء.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة المفتوحة دون أن تتاح لكم مهلة كافية.

وقد أيدت موريشيوس طلب المجموعة العربية بأن ينظر مجلس الأمن في الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها مسألة فلسطين، لأننا نرى أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مسؤولية دائمة بشأن قضية فلسطين إلى أن تتم تسويتها من جميع جوانبها. وقد أرسى القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، في جملة قرارات أخرى، الأساس لاستمرار مشاركتها في البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

وتقع على عاتق مجلس الأمن بموجب الميثاق مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، ولا يملك البقاء كمتفرج سلبي بينما يستمر تدهور الحالة في الشرق الأوسط. والواقع أن الحالة الراهنة قد بلغت أخطر وأحرج مراحلها منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣. ومن غير المقبول ولا المغتفر أن يستمر المجلس مصاباً بالشلل فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط. وينبغي للمجلس أن يتصرف، وأن يتصرف الآن. فما لم تتخذ خطوات ملائمة على الفور، نخاطر بأن نرى الشرق الوسط برمته متورطاً في حرب شاملة. ولا أحد يرغب في حدوث ذلك.

فمنذ زيارة السيد شارون إلى موقع الحرم الشريف المقدس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التي أشعلت نيران الانتفاضة الثانية، اندلع العنف ووقعت الإصابات والخسائر

في أرواح المدنيين في الميدان بشكل لم يسبق له مثيل. وعلى مدى العام المنصرم، نتيجة لعمليات الحصار الاقتصادي الشرسة التي تفرضها إسرائيل، شهدنا القوات الإسرائيلية تحتل المكاتب الفلسطينية، بما فيها بيت الشرق. أما عمليات قتل النشطاء والزعماء السياسيين الفلسطينيين خارج نطاق القانون، وما أعقبها من الإغارات الإسرائيلية المتواترة على المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، فلم تزد الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط إلا اشتعالاً. وبالمثل، فإن الهجمات الانتحارية التي شنها الفلسطينيون، والتي راح ضحيتها المدنيون الإسرائيليون، لم تخفف بالتأكيد من حدة الموقف، وتدين موريشيوس هذه الهجمات بقوة. وندعو كلا الطرفين من جديد إلى ممارسة ضبط النفس.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة مخيفة وخطيرة للغاية من أزمة الشرق الأوسط، بإعلان الحكومة الإسرائيلية عن قطعها جميع الروابط مع القيادة الفلسطينية، وزيادة في تعقيد الأمور، فإنها أخضعت الزعيم الفلسطيني لحالة حصار تقريباً. ونرفض كليّةً أي محاولة لإبعاد الرئيس عرفات، فهو لا يزال المحاور الفلسطيني وشريك السلام الوحيد المقبول. ومن دواعي ارتياحنا أن بقية العالم قد تصدت على الفور للقرار الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية. فدعونا جميعاً نفهم الأمر دون لبس: فأي تحرك لتقويض سلطة الرئيس عرفات سيأتي بالمزيد من الفوضى في المنطقة وربما يؤدي لإضفاء المشروعية على الجماعات المتطرفة المقاتلة التي لم تسهم إلا في تحويل عملية السلام عن مسارها وفي تقويضها.

ونرى قدراً كبيراً من الحكمة فيما ذكره اليوم وزير الخارجية البلجيكية من أن الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية هما الجهتان الوحيدتان اللتان تلزمان إسرائيل شريكاً في العمل من أجل السلام. كما نرحب بموقف الولايات المتحدة من أنها سوف تواصل العمل مع القيادة الفلسطينية، ونطلب إلى جميع الجهات الراعية لعملية السلام والقائمة بتيسيرها أن تظل عاكفة على هذا الأمر بنشاط من أجل تضييق شقة الخلافات بين الجانبين.

وينبغي على أية حال أن نسلم بأن الطرفين الرئيسيين على أرض الواقع لم ينجحا رغم كل ما بذلاه من جهود في وقف مسلسل العنف.

إن الحالة في الشرق الأوسط ملتهبة ويبدو أن أيًّا من الطرفين غير قادر على إطفاء النيران. لذلك يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تتصدى لذلك وتتبع نهجا فعالا لوقف العنف.

وتؤيد موريشيوس مشروع القرار الذي قدمته تونس والمجموعة العربية، والذي يدعو إلى وقف جميع أعمال العنف على الفور مع تنفيذ تقرير ميتشل واستئناف المفاوضات بين الجانبين. ومن الضروري أيضا إنشاء آلية للرصد مما يساعد الطرفين على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل ومعالجة مشكلة سلامة المدنيين الفلسطينيين. ولعلنا نتذكر جميعا أن مجموعة دول حركة عدم الانحياز قد بذلت منذ تشرين الثاني/نوفمبر في العام الماضي جهودا لا تكل لحث المجلس على إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لحماية الشعب في الشرق الأوسط. إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه الحالة في الميدان والفوضى السائدة هناك يعززان اقتناعنا بأنه لو كان المجلس قد وافق على نشر قوة المراقبة هذه، لما كانت الحالة قد وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

ومن المحتم أن يعود الزعماء السياسيون إلى طاولة المفاوضات دون مزيد من التأخير وبلا شروط مسبقة وأن يستحدثوا وسائل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل بلا قيد أو شرط. وهذا التقرير الذي قبله الطرفان يظل الخيار الوحيد الناجع الذي يمكن أن يكون أساسا لاستئناف عملية السلام.

وتدين موريشيوس بجلاء جميع أعمال الإرهاب والعنف والاغتيال المستهدف، التي راحت أعداد لا حصر لها

من المدنيين ضحية لها. ومما يستعصي على الفهم أنه بينما ينظر مجلس الأمن في مسائل من قبيل منع الصراعات المسلحة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، يُمنع في الوقت ذاته من اتخاذ إجراء لحماية المدنيين في الشرق الأوسط، الذين يتحملون ظلما فادحا من جانب الدولة القائمة بالاحتلال. ولا ينبغي لهذا المجلس أن يكيل بمكيالين.

وعندما كان أعضاء المجلس يستمعون بعد ظهر اليوم إلى إحاطة من السفير الأخضر الإبراهيمي بشأن مشاركته في السعي لإيجاد حل لمشكلة تنصيب حكومة مؤقتة في كابول، أشير إلى إنجازه على أنه حالة تمثل النجاح الكلاسيكي الذي تحرزه قيادة الأمم المتحدة. ونأمل أملا صادقا أن تتمكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مساء اليوم من إظهار نفس القدرة القيادية ونحن ننظر في مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشعر المملكة المتحدة بقلق شديد إزاء تصاعد العنف في المنطقة وما أدى إليه من موت عدد كبير جدا من المدنيين الأبرياء من الجانبين. إن الاستهداف الإرهابي للمدنيين بصفة خاصة يتجاوز مجرد الازدراء. ولن يؤدي العنف إلا إلى مزيد من العنف، ولن يستفيد منه إلا الذين لا يرغبون في أن يسود السلام من الجانبين.

لقد شهدت الطائفتان معا جنازات كثيرة. وقد آن الأوان لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تفكرا بجدية فيما سيفضي إليه المزيد من العنف وأن تتصرفا بحكمة وأن تمارسا ضبط النفس. إن الطريق الوحيد لإحراز تقدم يتمثل في وقف العنف والبدء في الحوار. وتينيت وميتشل يبينان الطريق. وهذا يعني استئناف العملية السياسية التي تؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لهذا النزاع الذي طال أمده على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وتلتزم المملكة المتحدة بإيجاد تسوية في الشرق الأوسط توفر الأمن لإسرائيل داخل حدود معترف بها وتتيح لظهور دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس عرفات. فهو الممثل المنتخب من الشعب الفلسطيني والزعيم الفلسطيني المحوري، الذي يمكن لإسرائيل أن تتفاوض معه على تحقيق السلام عندما يحين الوقت. وتقويض سلطة الرئيس عرفات أو إضعاف السلطة الفلسطينية ليس في صالح أحد.

إن السلطة الفلسطينية عليها مسؤوليات. ويجب عليها كخطوة أولى أن تفكك شبكتي حماس والجهاد الإسلامي الإرهابيتين. ونحث مرة أخرى السلطة الفلسطينية على تعقُّب الإرهابيين الذين يستخدمون المناطق الفلسطينية لشن الهجمات. وينبغي القبض على هؤلاء وتقديمهم للعدالة. ونحن نرحب بما أعلن عن قرار الرئيس عرفات باتخاذ هذا الإجراء. وينبغي أن تتحول هذه الالتزامات إلى حقائق واقعة.

إن لإسرائيل الحق في الأمن ومن حقها أن تتخذ إجراءات لحماية نفسها من الهجمات الإرهابية، ولكن يتعيَّن عليها أن تضمن أن تظل إجراءاتها متناسبة وأن تتجنَّب إصابة المدنيين. وكما أوضح الاتحاد الأوروبي بجلاء تام هذا الأسبوع على أعلى مستوى، فإن على إسرائيل أن تسحب قواتها العسكرية فورا وأن توقف عمليات الاغتيال خارج نطاق القانون.

وإننا نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الابتعاد عن حافة الهاوية وأن تعملا معا على إنهاء العنف، وتنفيذ

توصيات لجنة ميتشل والعودة إلى المفاوضات. كما نحثهما على العمل مع مبعوث الولايات المتحدة زيني لتحقيق ذلك.

وستمتنع المملكة المتحدة عن التصويت على النص المعروض علينا لأنه لا يعبِّر عن الحقائق السائدة في الميدان؛ ولأنه لا ينص على اتخاذ خطوة محددة مقبلة لاستئناف المفاوضات الهادفة، ولا يحدد المسؤوليات التي ينبغي أن يقبلها الطرفان لإنهاء العنف الذي يهدد حياة المدنيين في المنطقة يوميا، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تشعر أوكرانيا بقلق شديد إزاء الحالة في المنطقة، التي وصلت الآن إلى مرحلة بالغة الحرج. فقد انفجرت في شكل مواجهة واسعة النطاق على نحو مثير منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أدَّت إلى ضياع مئات الأرواح من الجانبين. ومما يدعو إلى القلق خاصة أن اندلاع العنف الجديد في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل الذي يحدث يوميا تقريبا يؤدي إلى مزيد من الضحايا الكثيرين. ويفاقم الوضع على نحو متزايد في المنطقة بأسرها. ولقد شعرنا بالصدمة إزاء سلسلة من أعمال العنف الدموية التي جرت مؤخرا، والتي حطمت الأمل الضئيل في استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين.

وتقتضي الحالة السائدة حاليا اتخاذ خطوات عاجلة. وتدعو أوكرانيا طرفي الصراع إلى اتخاذ إجراءات فورية حازمة لتحقيق وقف إطلاق النار، ووقف إراقة الدماء، من أجل الحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف وتهيئة الظروف الضرورية اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذه المرحلة الحرجة، يتعيَّن على الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين معا أن يظهروا الشجاعة والمرونة والواقعية. وعلى الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد قد يؤدي إلى مزيد من التعقيد أو يؤثر على نتيجة المحادثات المتعلقة بالوضع النهائي.

وترفض أوكرانيا رفضا قاطعا أي عمل من أعمال الإرهاب كوسيلة للتوصل إلى تحقيق الأهداف السياسية، بغض النظر عمن يرتكب ذلك العمل أو عمَّا يدعوه لارتكابه. وإننا ندعو القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لضمان ممارسة الرقابة الفعالة على العناصر المتطرفة، بغية وقف الممارسة البغيضة المتمثلة في التفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية والحد من التحريض المعادي للسامية ضد إسرائيل.

ولا يمكن أن يتخذ ذلك كمبرر لاستعمال القوة ضد المدنيين الفلسطينيين أو لإعادة احتلال الأراضي التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. وإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن ممارسة الاغتيالات خارج نطاق القانون والغارات التدميرية في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ينبغي أن يتوقفا.

ويجب أيضا وقف أي أنشطة لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية بشأن المستوطنات، بالإضافة إلى عمليات الإغلاق والجزاءات الاقتصادية المفروضة على الفلسطينيين.

ونعتقد أن توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق وخطة عمل تينيت تشكلان أساسا ثابتا لإيجاد مخرج من الأزمة الجارية في الشرق الأوسط. والتنفيذ الكامل والعاجل من جانب الأطراف للخطوات المتوخاة فيهما من شأنه أن يوفر حافزا لإنهاء العنف واستعادة الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف عملية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. ولكي نتوصل إلى حل دائم، يجب أن ترتكز هذه العملية على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة على القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن المبادئ الأخرى التي وضعت في مؤتمر مدريد وفي اتفاقات أوسلو.

ولا يمكن إرساء السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات التي تستهدف إنشاء دولة فلسطينية قابلة

للبقاء وضمان حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وترحب أوكرانيا بجهود ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي في المنطقة ومنسق الأمم المتحدة الخاص، فضلا عن بيانات المواقف التي أصدرها مؤخرا جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، وكولين باول، وزير الخارجية. ومما يؤسف له بشدة أن هذه الجهود لم توقف العنف إلى الآن.

وتحبذ أوكرانيا قيام مجلس الأمن، الذي يُعهد إليه بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بدور أكثر فعالية في السعي لإيجاد سُبل لحسم المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية الحالية. وأوكرانيا على استعداد لمواصلة الإسهام العملي لإكمال الجهود الدبلوماسية الدولية الجارية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن أوكرانيا عرضت مؤخرا على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بذل مساعيها الحميدة، فعرضت إتاحة السبيل لاستئناف المفاوضات على أراضيها في أي وقت مناسب.

وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص رجائي في حسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في نهاية المطاف من خلال الجهود المشتركة للطرفين بمساعدة من المجتمع الدولي لكي يعود السلام إلى إقليم الشرق الأوسط بأسره ولكي يحظى الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي بالعيش جنبا إلى جنب في بلديهما، مطمئنان في سلام ورخاء وكرامة. ولا تزال أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بمساعدتهما على تحقيق الهدف الذي جرى البحث عنه منذ فترة طويلة.

السيد نغروبونت (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر الولايات المتحدة القلق العميق الذي نشعر به جميعا إزاء الحالة في إسرائيل والضفة الغربية وغزة. ويحزننا أن نشهد مدى المعاناة وإصابات المدنيين من الجانبين، وبخاصة الكثير من الأطفال الأبرياء.

إن وزير الخارجية باول أوضح في الخطاب الذي ألقاه في لويزفيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رؤية لمنطقة يعيش فيها الإسرائيليون والعرب معا في سلام وأمن وكرامة، وتعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولا تزال هذه الرؤية قائمة، وحكومة بلادي ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لكي تجعل من هذه الرؤية حقيقة.

ولا يبذل أحد جهدا أكثر مما نبذل لإنهاء الرعب والإرهاب والمعاناة التي حلَّت بالإسرائيليين والفلسطينيين منذ وقت طويل جدا. فنحن مشتركون مع الطرفين في الميدان، وسنظل مشتركين. ونحن ملتزمون بمساعدة الطرفين على إنهاء العنف والتحرك صوب تنفيذ توصيات لجنة ميتشل. ونشجع الآخرين على دعم الجهود الدبلوماسية في المنطقة تحقيقا لهذا الهدف. ويجب أن نهتم بالعمل مع الطرفين في الميدان لكي نساعدهما على وقف الرعب والإرهاب وعلى تنفيذ وقف إطلاق النار.

والسؤال المطروح علينا الآن هو هل يمكن لمشروع القرار قيد النظر هنا في مجلس الأمن أن يسهم إسهاما مفيدا في تحسين الحالة في الشرق الأوسط. مما يؤسف له أن مشروع القرار المعروض علينا يخفق في معالجة الدينامية التي تعمل في المنطقة. وبدلا من ذلك، يستهدف العزل السياسي لأحد الطرفين في الصراع من خلال محاولة لإلقاء ثقل المجلس وراء الطرف الآخر.

وأحد العيوب الأساسية في مشروع القرار هذا أنه لا يذكر مطلقا عمليات الإرهاب التي ارتكبت مؤخرا ضد الإسرائيليين أو المسؤولين عنها. والدينامية التي تعمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين واضحة تماما: فالمنظمات

الإرهابيـة، مثـل حمـاس ومنظمـة الجـهاد الإسـلامي الفلسطينيتين، تسعى بتعمد ووحشية إلى تقويض أية إمكانية قد توجد للتوصل إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن طريق التفاوض. وحماس والجهاد الإسلامي والإرهابيون الآخرون لا يريدون ببساطة أن يشهدوا إرساء السلام على أساس تفاوضي.

ومسؤولية الرئيس عرفات، بوصفه زعيما للسلطة الفلسطينية، أن يتخذ موقفا استراتيجيا الآن ضد الإرهاب. فلا يمكن أن يكون هناك تعايش مع منظمات إرهابية أو قبول لأنشطتها. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تستخدم جميع السُبُل اللازمة، وبدون مزيد من التأخير على الإطلاق، لإلقاء القبض على المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية وأن تدمر الهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تديم الإرهاب.

ويجب على إسرائيل، من جانبها، أن تركِّز بكل دقة على عواقب أية إجراءات تتخذها. ويجب ألا يغفل أي من الطرفين عن الحاجة إلى استئناف إحراز التقدم صوب وضع حد نهائي للعنف واستئناف الحوار. وينبغي للطرفين أن يدرسا عواقب أعمالهما وأن يتخذا القرارات التي تيسِّر هذا التقدم. فسيكون هناك غد ويوم بعد غد ويجب على الطرفين أن يوجدا سبيلا للتحرك معا إلى الأمام.

ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن ألا يتخذ إجراء يبعد الطرفين عن بذل الجهود الضرورية لتحسين حالة متوترة إلى أقصى حد بالفعل. وقد قررت الولايات المتحدة مع الأسف أن تستخدم حقها في النقض لكي توقف مشروع القرار هذا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): إن وفد بلادي يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها المسألة الفلسطينية.

وقد ثبت أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، وما أسفر عنها من خسارة في الأرواح البريئة، أكثر مأساوية عما كان في استطاعة أي فرد أن يتخيله. لقد وصلت الحالة الآن إلى أبعاد يائسة، وأصبحت تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة وللسلام والأمن الدوليين. وهذه الأحداث تجرى في سياق عالم غيرته أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وما ترتب عليها من نشاط متجدد في سعي المجتمع الدولي وراء السلام العالمي.

لذا، فإن وفد بلادي يشعر بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، لم يتخذ أي إجراء رسمي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي الوقت ذاته، فإن المجلس في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، دعا ضمن جملة أمور، إلى وقف العنف فورا وإلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان وضع نهاية لحلقة العنف. وأكد المجلس أيضا التزامه بأن يدعم بالكامل دور الأمين العام في تسهيل عملية السلام، ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده المتواصلة لإحلال السلام في ربوع المنطقة من خلال مساعيه الحميدة.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب أيضا عن تقديرنا للبلدان والمنظمات التي سعت إلى القيام بدور الوسيط. إلا أنه ما دام الوضع آخذا في التدهور، فمن الضرورة الحيوية أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب الميثاق. وعلينا أن نواصل تشجيع الأطراف على الابتعاد عن حافة الفوضى المطلقة، والعودة إلى مائدة التفاوض. ووفد بلادي على اقتناع راسخ بأن مسؤولية مجلس الأمن - بل وواجبه - أن يكون منشغلا بهذه المسألة، وبأن المجتمع الدولي لا يتوقع من

مجلس الأمن أقل من ذلك، اتساقا مع ولايته في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

وتظل أحكام اتفاق شرم الشيخ وتوصيات تقرير ميتشل أفضل أساس للمضي قدما بعملية السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي للأطراف أن تتخذ على الفور خطوات باتجاه تنفيذ التزاماتها، استنادا إلى اتفاقاتهما السابقة. كما نؤيد الدعوة إلى إنشاء آلية للرصد، لأن من شأنها أن تخدم مصالح الأطراف في تنفيذها توصيات تقرير ميتشل، وأن تسهم في تحسين الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وما زلنا نؤيد إرسال قوة للمراقبة إلى الأراضي الفلسطينية. وما زلنا نؤمن بأن نشر هذه القوة يمكن أن يكون رادعا عن ارتكاب مزيد من أعمال العنف، ويكون بمثابة تدبير لبناء الثقة بين الطرفين.

وجامايكا تكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط للجهود المبذولة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. واتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن سيظهر بوضوح عزمنا على المساعدة في عملية السلام. ومشروع القرار الذي عرضته علينا مصر وتونس يطالب، في جملة أمور، بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، وبالعودة إلى المواقع والترتيبات التي كانت قائمة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. كما يدين جميع أعمال الإرهاب، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين، ويدين جميع عمليات الإعدام التي تتم بدون محاكمة والإفراط في استخدام القوة وتدمير الممتلكات على نطاق واسع.

وفي هذا السياق، تؤيد جامايكا تمام التأييد، مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2001/1199، وستصوت تأييدا لاعتماده.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد تأخر الوقت، وبالتالي سنتوخى الإيجاز. بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، من الواضح أنه من الصعب للغاية التوصل إلى توافق في الآراء أو إلى إجماع داخل مجلس الأمن. ولكنني أعتقد أن ثمة توافقا تاما في الآراء اليوم حول نقطة واحدة: وهي أن الحالة في الشرق الأوسط خطرة وتزداد خطورة. ولا يمكن لأحد أن يطعن في هذه الحقيقة البسيطة التي لا خلاف عليها. وعندما تطفو على السطح مثل هذه التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين، لا توجد غير منظمة واحدة فقط - وأكرر واحدة فقط - مكلفة بالمسؤولية الأساسية عن التصدي لها. ولا يوجد أي جهاز آخر مكلف بهذه المسؤولية الدستورية. ومن ثم، فمن واجبنا في مجلس الأمن أن نتولى هذه المسؤولية لأنها مسؤوليتنا. وعندما نتقاعس عنها يزداد الوضع تدهورا وهذا ما شهدناه في الشرق الأوسط.

في الأشهر القليلة الماضية، شعرت سنغافورة بقلق عميق إزاء الضياع الطائش في الأرواح البريئة في أعقاب تصاعد أعمال العنف. فمن المرعب حقا أن يستيقظ المرء كل صباح ليشهد صورا لمزيد من المدنيين الأبرياء الذين يُستهدفون ويقتلون. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن استهداف المدنيين الأبرياء غير مقبول. ويسرنا أنه، في هذه المناقشة، يوجد إجماع كامل في كل البيانات التي استمعنا إليها حتى الآن، على ضرورة وضع حد لهذا الاستهداف للمدنيين الأبرياء. والمأساة هنا هي أن هذه الهجمات تحدث في وقت يتزايد فيه العمل والاهتمام على الصعيد الدولي لحث الأطراف على استئناف الحوار، ولإنهاء العنف.

ونرى بكل تواضع أنه لا ينبغي لنا أن نوفر للمتطرفين فرصة لعدم استئناف مسيرة السلام. وينبغي أن تُدعى كل الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وعدم السماح لهؤلاء المتطرفين بأن يتحكموا في جدول

الأعمال. وعلى جميع الأطراف أن تنضم ثانية على الفور إلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ومن حسن حظ المجلس أن الطريق إلى السلام محدد بصورة شاملة في تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، أي تقرير ميتشل. ومن الجدير بالملاحظة أن ذلك التقرير يحظى بتأييد الطرفين - بل الواقع تأييد المجتمع الدولي بأسره. ومن هنا، نعتقد أنه يلزم اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ تقرير ميتشل.

وفي الشرق الأوسط لا يوجد بديل، في نهاية المطاف، عن التسوية السلمية التفاوضية التي تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي رأينا أنه ينبغي الآن، أكثر من أي وقت مضى، مضاعفة جهود الوساطة والتيسير الدولية، بما في ذلك جهود الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلى جانب جهود العناصر الفاعلة الإقليمية الأخرى. ونؤمن بأن المجتمع الدولي بتكاتفه، يمكن أن يحقق أفضل نجاح في جهوده لمكافحة الإرهاب وإحلال السلام في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، يوما ما في القريب العاجل، من أن يوحد صفوفه ويتكلم بصوت واحد.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن روسيا، شأنها شأن المجتمع الدولي بأسره، تشعر بانزعاج شديد إزاء التفجر الخطير في التطورات الأخيرة في العلاقات بين الفلسطينيين وسكان إسرائيل. فذلك يمكن أن يكون له تأثير سلبي للغاية على الحالة العامة في الشرق الأوسط. ونحن ندين إدانة قاطعة الأعمال الإرهابية والغارات التي ترتكبها المنظمات المتطرفة ضد السكان المدنيين في إسرائيل. فهذا لا يترتب عليه سوى إضعاف الثقة في مطالبات الشعب الفلسطيني المشروعة بممارسة حقوقه الوطنية. والأمر يقوض أي محاولات لتغيير مسار الأحداث، والعودة إلى تحقيق تسوية سياسية، ويعوق إمكانية استئناف الحوار العربي الإسرائيلي السلمي. فلهذا السبب، نعتقد أن قيادة السلطة الفلسطينية، وياسر عرفات شخصيا، ينبغي أن يتخذا تدابير حيوية وقاسية جدا بغية وضع حد لأعمال العنف التي يرتكبها متطرفون فلسطينيون؛ وينبغي لهما أن يعتقلا ويعاقبا الإرهابيين، وأن يفككا بنيتهم التحتية.

وفي الوقت نفسه، نحن على اقتناع بأن حل مشاكل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية لن يتحقق عن طريق استخدام القوة. فهذه الطريقة ليست هي الطريقة الصحيحة. والوضع الراهن غير مقبول كليا، لأنه في نهاية المطاف لن تتحقق تسوية إلا بالوسائل السياسية. وإزاء هذه الخلفية، نعتقد بأن أي محاولات تقوم بها إسرائيل لكفالة أمنها عن طريق استخدام القوة العسكرية لن تتمكن من حل هذه المشكلة الخطيرة بأي طريقة من الطرق. بل على العكس من ذلك، إذ لا يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلا إلى تجديد الأعمال الانتقامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وليس من مصلحة إسرائيل أن تدمر السلطة الفلسطينية. فالقيادة الإسرائيلية لا يسعها أن تشكك في الحق المشروع للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة، ولا يسعها بالتالي أن تشكك في الحكم الذاتي الفلسطيني برئاسة زعيم الشعب الفلسطيني المعترف به شرعا، ياسر عرفات.

فلهذا السبب، ينبغي للحكومة الإسرائيلية ألا تتخذ أية تدابير من شأنها أن تهدم الجسور، بل ينبغي أن تحافظ على إمكانية الحوار السياسي بين إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني. وفي ظل هذه الظروف، نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة من كلا الجانبين بغية لجم التصعيد الذي تشهده الحالة الخطيرة، وإلى بذل جهود سياسية نشطة للخروج من هذا الطريق المسدود.

وروسيا، إلى جانب الأمريكيين الذين يشاركونها في تبني عملية السلام، ومع الاتحاد الأوروبي، ومع الأمم المتحدة، وفي إطار الوسطاء الدوليين والأطراف المعنية الأخرى، لن تدخر جهدا للتغلب على التطورات المتفجرة الحاصلة مؤخرا، والعودة إلى عملية التسوية السياسية.

ومشروع القرار المقدم لينظر فيه المجلس مشروع متوازن؛ فهو يدين بحزم الإرهاب وجميع أشكال العنف؛ ويدعو إلى تنفيذ خطة ميتشل واستئناف عملية السلام.

وفي ضوء موقفنا المعروف جيدا، سيصوت الاتحاد الروسي لصالح مشروع القرار هذا.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التصعيد في الصراع بين إسرائيل وفلسطين. وبغية وضع حد مبكر للصراع الدموي، وتخفيف حدة التوتر، وإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط التي تمر بأزمة خطيرة، فإن جلسة مجلس الأمن المعقودة اليوم ضرورية جدا.

إننا ندين بقوة سلسلة الهجمات العنيفة التي تشَن حاليا ضد المدنيين. فالرد العسكري الإسرائيلي لا يساعد على التخفيف من حدة الصراع. وهذه الأحداث التي يتكرر وقوعها بين إسرائيل وفلسطين، تدل على عقم سياسة العين بالعين، لأنها لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف والتصعيد، وإلحاق الضرر بالسكان المدنيين من كلا الجانبين. ونحن نناشد الجانبين أن يظلا هادئين في التصدي للحالة الخطيرة، وأن يضعا حدا لدورة الانتقام والانتقام المضاد، وأن يحاولا حل النزاع بالتفاوض.

ويعتقد الوفد الصيني أن الطريقة الوحيدة لحل مسألة الشرق الأوسط هي عن طريق وقف الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وعن طريق تنفيذ جميع الاتفاقات؛ وعن طريق استعادة جميع الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في إنشاء دولة مستقلة. ويحدونا الأمل في أن ترتكز جميع جهود المصالحة الدولية على ذلك. ونعتقد بأن السلطة الفلسطينية هي الطرف الشرعي والضروري لأي مستقبل سلمي، ودورها الهام يجب ضمانه على نحو كافٍ.

إن الرئيس عرفات يسهم إسهامات ذات أثر كبير لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولإحراز تقدم نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. والصين تؤيد الرئيس عرفات وسلطته الفلسطينية في الجهود التي يبذلانها باستمرار من أجل إيجاد حل لقضية فلسطين عن طريق المفاوضات السلمية.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على الوضع الإسرائيلي – الفلسطيني. فإيجاد حل عاجل وعادل لمسألة الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، هو لصالح جميع الأطراف، فضلا عن السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين. وهو يتطلب بذل جهود مشتركة تأتي في شكل مساعدات من المجتمع الدولي.

ونظرا لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين، يتحتم عليه أن يعمل في الوقت المناسب للتصدي للحالة الخطيرة، والاضطلاع بدور نشط في تخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط. ونعتقد بأن إنشاء آلية للمراقبة في مناطق الصراع هي لصالح كل من الجانبين.

ونعتقد أيضا بأن مشروع القرار قيد النظر هو مشروع متوازن، إذ يشكِّل انعكاسا واقعيا للحالة الراهنة. لذلك، فإن الوفد الصيني سيصوت لصالحه.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): قبل أربعة أشهر، وفي هذه القاعة بالذات، عقد المجلس آخر جلسة علنية له بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم. وفي تلك

المناسبة، ذكرنا، في جملة أمور، النقاط التالية التي أود أن أؤكدها مجددا هذا المساء.

إن باستطاعة مجلس الأمن، بل ويجب عليه أن يتصرف إزاء الحالة في الشرق الأوسط، لأن هذا الصراع يمثل بلا شك تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وبهذه الطريقة، يكون المجلس قد وفّى بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق.

وعندما يتصرف المجلس، عليه أن يكون في منتهى الهدوء والحصافة، وألا يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الهشة للغاية. وعلى مجلس الأمن أن يهيئ الظروف الملائمة لوضع حد لأعمال العنف واستئناف المفاوضات.

وفي ذلك الوقت، أكدنا مجددا أن حالة العنف آخذة في التصاعد، ليس لمصلحة أحد. وبذلك، فإن الاستخدام المفرط للقوة، فضلا عن أعمال القتل بلا محاكمات التي يرتكبها إسرائيليون وأعمال التطرف التي تُرتكب عشوائيا ضد المدنيين، أمور لا يمكن القبول بها. ونحن نناشد الطرفين أن يرحبا بتوصيات تقرير ميتشل، ونؤيد الجهود الدبلوماسية التي يبذلها مبعوثون رفيعو المستوى على الأرض. فلقد قلنا هذا من قبل، ونؤكد ذلك من جديد اليوم: إن إضعاف السلطة الفلسطينية سيقضي على عملية السلام الأمر الذي لن يستفيد منه سوى المتطرفين وأعداء السلام.

والواضح أنه بعد آب/أغسطس، وقعت أحداث خطيرة تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الحالة في الشرق الأوسط. فالمجلس، من جهة، يسترسل في تفكير عميق؛ ومع ذلك، من جهة أخرى، من الضروري أن يتجنب المجلس – بخصوص مسألة لها علاقة وثيقة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر – بعث رسائل خاطئة إلى الأطراف المعنية في الصراع في المنطقة.

والواضح أيضا أنه منذ آب/أغسطس، تدهورت الحالة إلى مستوى لم نكن نتصوره حتى قبل أربعة أشهر.

ونظرا لجميع هذه الأمور، على مجلس الأمن أن يضطلع الآن بدور مسؤول، فيما يتجنب التمحور بين الأطراف، ويساعدها على السعي إلى إيجاد بدائل من أعمال العنف المتصاعد.

ونرى أن عملنا هذا يتمم الجهود التي تبذلها أطراف فاعلة أخرى في المجتمع الدولي، بما في ذلك أنشطة الأمين العام. ولهذا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير ميتشل، وهو وثيقة لقيت الترحيب من هذه الهيئة يوم ٢٢ أيار/مايو. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا تصرفنا بقوة توافق آراء سياسي راسخ بين جميع أعضائها.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الوضع المأساوي والمتدهور للغاية في الشرق الأوسط. نجتمع هنا اليوم في ظل خلفية قاتمة من العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح البشرية وإلى تدمير للممتلكات. فكل عمل من أعمال العنف يقوض الأمل في إحلال السلام.

وتدين بنغلاديش بقوة تصاعد الهجمات على السكان المدنيين وأرجو أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

و لم يحدث قط من قبل أن ألحق استمرار العنف مثل هذا القدر من الضرر بعملية السلام والأسس المتفق عليها للمفاوضات. وقد يكون من غير الممكن إصلاح هذا الضرر إذا لم تُتخذ الآن الخطوات العلاجية اللازمة. وأدى استمرار الاحتلال والخنق الاقتصادي، وفرض حالات الحصار إلى دفع الفلسطينيين للعيش في مستوى دون إنساني في الأراضي

المحتلة. و لم تنجح الأعمال التي تقوم بها إسرائيل إلا في تقويض الثقة المتبادلة بين الجانبين وزيادة الإحساس بالإحباط. وتبين الأحداث الأخيرة أن هذا التجاهل الصارخ لحياة البشر وللكرامة الإنسانية لا يمكن أن يضمن الأمن لأي أحد. ومن الواضح أن هناك حاجة لمنع زيادة تدهور الحالة. لقد بقينا سلبيين تماما في المجلس حتى هذه اللحظة التي نشهد فيها إشارات لا تخطئ عن حالة مفزعة من عدم الاستقرار في المنطقة لها عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

وخلال الأسبوعين الماضيين، بذلت جهود جديرة بالثناء للوساطة من جانب كل الأطراف المعنية. والتقييم المنصف يقول إن هذه الجهود لم تكن ناجحة جدا. لذلك، نحن مقتنعون بأنه يتعين على المجلس أن يستجيب للحالة الكئيبة السائدة على أرض الواقع، وأن يتحمل مسؤوليته عن الوفاء بالالتزامات التي أناطه بها الميثاق.

والسؤال هو كيف يستطيع المجلس أن يستجيب لهذه الحالة؟ في رأينا، إننا نحتاج في هذه الساعة إلى دعوة الجانبين لوقف كل أعمال العنف فورا والعودة إلى المفاوضات السلمية. إن وضع أي نوع من أنواع الشروط يكون بمثابة انحياز إلى أحد الجانبين، وهو أمر لا يمكن أن يقبله المجلس. وسيكون من الحكمة أن يعود المجلس إلى توصيات لجنة ميتشل التي قبلها الجانبان كما أيدها المجلس. ويتعين على الجانبين أن يتخذا فورا الخطوات اللازمة للتنفيذ الشامل لتلك التوصيات. وسيؤدي القيام بهذه الخطوات إلى تمهيد السبيل للعودة إلى المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط بغية التوصل إلى تسوية نهائية لكل المسائل المعلقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويعبر مشروع القرار المعروض علينا عن كل العناصر السابق ذكرها بطريقة متوازنة وبناءة. ونرى أنه يتيح لنا فرصة ندلل فيها على قدرة المجلس على العمل - والعمل بشكل بناء. لذلك تؤيد بنغلاديش تأييدا كاملا مشروع القرار هذا وسوف تصوت لصالحه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط تعطينا من الأسباب ما يجعلنا نشعر بقلق بالغ. والمنجزات التي تحققت خلال العقد الأخير معرضة للخطر. والأحداث المأساوية والمروعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر زادت من إلحاحية ضرورة إحراز تقدم في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا بد من كسر الحلقة المفرغة للعنف والرعب. ولا يمكننا السماح للصراع في الشرق الأوسط بأن يفلت من أيدينا. فعواقب ذلك ستكون مدمرة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ناهيكم عن المنطقة ككل.

وترحب النرويج بالتزام الولايات المتحدة بأن تكثف مشاركتها في عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أكد الرئيس جورج دبليو بوش أمام الجمعية العامة وكذلك وزير الخارجية كولن باول في بيانه الذي ألقاه في كنتاكي. وتؤيد النرويج بقوة الجهود التي يبذلها المبعوثون الخاصون للولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا.

ومرة أخرى يثبت العنف والإرهاب والردود العسكرية عدم فاعليتها كوسيلة لحسم صراع الشرق الأوسط. ولا يمكن أبدا تبرير الإرهاب؛ ولا بد من محاربته والقضاء عليه. وتمشيا مع الجهود الدولية، تحث النرويج الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية على بذل جهد بنسبة ١٠٠ في المائة في مكافحة الإرهاب. ولا بد من إلقاء القبض على الإرهابيين المعروفين وتقديمهم إلى العدالة، ولا بد أيضا من القيام بمزيد من العمل لمنع حدوث هجمات جديدة.

ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تجدد التزامها بوقف إطلاق النار المعلن في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وأن تكفل

الإنفاذ الكامل لأوامر السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بوقف إطلاق النار. ويتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن يستأنفا تعاونهما الأمني الكامل تحت إشراف الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تحث النرويج إسرائيل على أن توقف إجراءاتها العسكرية ضد الفلسطينيين، وأن تمارس ضبط النفس. إن استهداف الشرطة الفلسطينية والإدارة الفلسطينية أمر يقوض بشكل خطير فعالية هاتين الإدارتين. وسيؤثر ذلك أيضا بالسلب على الأمن في المدى الطويل.

إن الرئيس عرفات وقادة السلطة الفلسطينيين هم الزعماء الذين انتخبهم الفلسطينيون. وبقاؤهم وقدرتهم على العمل أمر ضروري لاستئناف عملية السلام. فبدون وجود محاور واضح من الجانب الفلسطيني من الصعب تصور أي استئناف لعملية السلام في المستقبل القريب.

لقد قيل الكثير عن تنفيذ توصيات تقرير ميتشل وعن تفاهمات تينيت لوقف إطلاق النار. وما زالت هذه التوصيات والتفاهمات تمثل أهم وسائل متاحة لتخفيف تصعيد الحالة. ولا بد من تنفيذ توصياتهما الآن وبالكامل ولا يمكن قبول أي إبطاء آخر. لقد وضعت توصيات ميتشل كمجموعة متكاملة ولا بد من اعتبارها على هذا النحو. ولضمان النجاح، من الضروري لأي خطة عملية للتنفيذ أن تعالج كل التوصيات الأمنية والسياسية الأساسية معا وفي وقت واحد.

وفي رأينا أن تنفيذ توصيات ميتشل وتفاهمات تينيت يمكن تيسيره لو زود الطرفان المعنيان بدعم في شكل آلية للرصد. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للمشاركة في أي بعثة مستقبلية للرصد بشرط أن يوافق عليها الطرفان.

وينبغي أن تكون أهداف أي محاولات جديدة لإنعاش عملية السلام واضحة منذ البداية. وتدعو النرويج الطرفين لأن يعترفا بالأهداف التالية للمفاوضات حول الوضع النهائي: بالنسبة للفلسطينيين، توضع نهاية لاحتلال أراضيهم وتقام لهم دولة ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبالنسبة للإسرائيليين، يكون لهم الحق في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وعندما يقبل الطرفان هذه الأهداف بشكل صريح فقط ستكون لاستئناف المفاوضات حول الوضع النهائي فرصة حقيقية للنجاح.

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من ركود حاد بعد أكثر من سنة من الانتفاضة وما تبعها من عمليات إغلاق للأراضي الفلسطينية. وكانت آثار ذلك مدمرة.

وفي هذه الظروف البالغة الصعوبة، لا تزال النرويج، ملتزمة بدورها بوصفها رئيسة للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين. وسنعمل معا مع بقية المجتمع الدولي وسنواصل جمع الأموال للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية. ونحن، بالطبع، أيضا ملتزمون بمواصلة برامجنا الثنائية للمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

إن مصير الإسرائيليين والفلسطينيين لا ينقسم. ويعتمد أمن الإسرائيليين على أمن الفلسطينيين، والعكس هو الصحيح. ولا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال حل توافقي مشترك. ويجب على الطرفين أن يدركا أن الطريق إلى السلام سوف يكون شاقا ومؤلما ولكن في نهاية النفق ستكون هناك نهاية للصراع.

وقد حان الوقت لأن ينطلق قادة الشرق الأوسط مرة أخرى على الطريق المؤدي إلى السلام. ويجب إنهاء الإرهاب. ويجب تنفيذ وقف لإطلاق النار. ويجب الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي.

ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يصمت إزاء الحالة في الشرق الأوسط. ولكن ليكون المجلس قادرا على الإسهام بفعالية في حل الأزمة المستمرة، يجب أن يتكلم بصوت واحد. ويجب علينا البحث عن سبل ندعم بها الجهود الميدانية التي تبذلها الأطراف الدولية المؤثرة لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وستمتنع النرويج عن التصويت على مشروع القرار لأنه لا يستجيب بصورة كافية لحاجة المجلس إلى أن يتكلم بصوت واحد في هذه الحالة البالغة الخطورة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يسرنا، سيدي، أنكم تترأسون هذه الجلسة الهامة، ونشكركم على عقدها في هذه الفترة الحرجة بالنسبة للشرق الأوسط. وإن وفدي يعرب عن تقديره بوجه خاص لأن مجلس الأمن قرر أخيرا التصدي للحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. لقد أصبح الصمت الناشئ عن هذه القائمة ذا صوت عال للغاية، ولا سيما بالنسبة للذين يعانون من العنف يوميا. ولا ينبغي لحقيقة أنه ما من أحد منا يمكن أن يتنبأ عن ثقة بالطريق إلى الأمام في عملية الشرق الأوسط أن تمنع مجلس الأمن من أن يظل مشغولا بالأمر ومن العمل على تحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن العالميين.

إننا جميعا نشعر بالإحباط من أن الشرق الأوسط يبدو يلفّه العنف على كلا الجانبين – الأمر الذي بدوره يطيل من أمد العنف. والعالم يقبل أن الطرفين في الشرق الأوسط اللذين يجب أن يتفقا في نهاية المطاف في المفاوضات من أجل السلام، أي الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، لا يمكن أن يحققا ذلك عن طريق العنف. وبما أن العنف لن يحل المشكلة، لا يمكن أن يوجد حل انفرادي، سيظل الحوار دائما هو الحل الوحيد لإيجاد سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وإننا نناشد كلا طرفي الصراع أن يغتنما الفرصة للسلام.

ويسرنا بشكل خاص أن نتكلم في هذه المناقشة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد التزامها بالعمل تجاه إيجاد تسوية تفاوضية. ويبقى التحدي هو جعل هذا الأمر واقعا يتشاطر فيه كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، رؤية مشتركة، ويتمكنان بالتالي، بنية حسنة، من مناقشة أصعب المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، كندّين متساويين يعملان تجاه هدف مشترك.

إن توصيات لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن اجتماع شرم الشيخ، التي نشرت في تقرير ميتشل، قد قوبلت بالترحيب من الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي عموما، باعتبارها تتضمن تدابير مقبولة للحد من تصاعد الصراع، وبناء الثقة والعودة إلى طاولة المفاوضات. ونحن نعتقد أنه لا تزال هناك فرصة للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وإن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام لا تزال هي المعايير المقبولة دوليا نتيجة المفاوضات. فهذان القراران يتضمنان توافقا دوليا في الآراء على أنه يجب أن تنسحب إسرائيل من الأرض العربية التي احتلتها منذ حرب عام ١٩٦٧ بغية أن تبرز إلى الوجود دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للبقاء. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأسس المتفق عليها، آخذين في الاعتبار المناقشات السابقة بين الطرفين، وتحثهما على التوصل إلى اتفاق.

ولا تزال حركة عدم الانحياز أيضا تدعم الجهود الرامية إلى نشر آلية مراقبة دولية من شأنها أن تساعد الطرفين

على تنفيذ توصيات تقرير ميتشل وأن تساعد على تحسين الحالة على أرض الواقع.

وختاما، أود التذكير بأن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ورؤساء وفودها المجتمعين في سياق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التدهور الشديد والخطير للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والتي بدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الأضرار التي لحقت بعملية السلام للشرق الأوسط وإزاء الخطر القائم في المنطقة، الذي اكتسب أبعادا إضافية وملحة في ضوء الظروف الدولية الراهنة. وشددوا على الحاجة إلى بذل جهود أخرى جديدة نوعيا لإعادة الحياة لعملية السلام في الشرق الأوسط وللوصول بها إلى خاتمة سريعة وناجحة. وفي ذلك الصدد، دعوا إلى الإسهام الدولي المتضافر، القائم على أساس الشرعية الدولية، فيما يتعلق بالنتيجة النهائية لعملية السلام، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل إسرائيل، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن خالص تقديرنا لممثلة جامايكا على قيادتها الممتازة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد شهد الأسبوعان الماضيان تصاعدا خياليا للإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل، لم يسبق له مثيل خلال ١٤ شهرا من العنف. وعلى الرغم من أن المرء لن يعرف ذلك مطلقا من مشروع القرار المعروض على المجلس، فإننا قطعا نعلم جميعا عن عمليات تفجير القنابل الثلاث المدمرة التي وقعت في ١ كانون الأول/ديسمبر في مركز تجاري مزدحم بالمارة في قلب القدس، مودية بحياة ١١ إسرائيليا، جميعهم ما بين سن ١٤ و ٢٠، ومصيبة حوالي ٢٠٠ آخرين بجروح. ولم تكد ١٢ ساعة تمضي على ذلك الهجوم، حتى قام إرهابي فلسطيني انتحاري، وهو يشد أكثر من ١٠ كيلوغرامات من المتفجرات إلى جسده. بتفجير حافلة عامة في مدينة حيفا الإسرائيلية الشمالية، فقتل ١٥ مدنيا وجرح ٣٨ آخرين كثيرون منهم في حالة خطيرة. صباح اليوم نفسه، أقدم إرهابيان فلسطينيان تنكرا في زي جنود إسرائيليين على إطلاق النار على مدرس إسرائيلي فأردوه قتيلا، وأصيب كثيرون غيره بجراح.

وبعد ذلك بثلاثة أيام، فجر إرهابي فلسطيني نفسه في شارع جانبي بالقدس، فأصاب شخصين بجراح بالقرب من موقف للحافلات. وبعد ذلك بأربعة أيام، أصيب أكثر من ٤٠ مدنيا بجراح عندما قام إرهابي انتحاري فلسطيني بتفجير عبواته في مدينة حيفا الشمالية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أقدم الإرهابيون الفلسطينيون على إطلاق النار على مدني إسرائيلي وأصابوه بجراح خطيرة بعد أن كمنوا له بالقرب من قرية نخلة.

وفي اليوم التالي، أطلق الإرهابيون الفلسطينيون قذائف الهاون على حي غوش قطيف، فأصابوا صبيا يبلغ من العمر ٣ سنوات وأخته البالغة ٤ سنوات من العمر بجراح. وفي مساء يوم الأربعاء الماضي، نفذ الإرهابيون الفلسطينيون هجومهم مرة أخرى عندما كمنوا لحافلة من حافلات النقل العام بالقرب من حي عمانوئيل. وتم تفجير قنبلتين على جانب الطريق، وأطلق عدد من الإرهابيين النار بالبنادق الآلية والقنابل المضادة للدبابات على الركاب عندما كانوا يغادرون الحافلة، وكذلك على سيارات الإسعاف وعمال الإغاثة والأفراد الطبيين الذين وصلوا إلى مسرح الحادث. وقتل عشرة إسرائيليين في ذلك الهجوم، وجرح حوالي ٣٠ آخرين. وفي اللحظة نفسها تقريبا، هاجم المقنبلون

الانتحاريون الفلسطينيون مركبتين إسرائيليتين بالقرب من حي نيف ديكاليم، وأصابوا أربعة من ركابها بجراح.

وتمضي القائمة دون انقطاع. ويستمر الإرهابيون الفلسطينيون حتى في هذا الوقت الذي نتكلم فيه ، بالرغم من إصرار المجتمع الدولي على قيام الرئيس عرفات بالوفاء بمسؤولياته بمكافحة الإرهاب. حتى إن أي تحليل خاطف للأحداث التي وقعت في الأيام الـ ١٤ الماضية يشير إلى أن الرئيس عرفات لم يقم بذلك على نحو مقنط.

إن الإرهاب الذي أصاب المدنيين الإسرائيليين جزء لا يتجزأ من الإرهاب الأصولي الذي يحتل الآن مركز الحملة الدولية الشاملة التي ترمي إلى استئصاله. إن إيديولوجيات الرفض التي هددت سلامة وأمن الإسرائيليين عشرات السنين قد اعتُرف بها أخيرا كخطر واضح وحالي يهدد النظام العالمي. وينبثق هذا الخطر من العقلية المتعصبة التي تبرر أية وسيلة لتحقيق أهدافها. فهي لا تميز بين أهدافها. إنها عديمة الرحمة ولا تعرف التسامح أو الغفران في وحشيتها ويجب إدانتها والكفاح ضدها بصورة لا لبس فيها، دون تحفظ، ودون تردد ودون خوف.

ومما يؤسف له، أن هناك من يرفض الاعتراف بأن الفلسطينيين الذين يستهدفون الإسرائيليين الأبرياء، هم في الواقع إرهابيون. وهم يشيرون إلى ما يسمى بدائرة العنف، إلى الفقر واليأس الذي يعيشهما الشعب الفلسطيني، بل ويضفون على الذين يقتلون الأطفال اللقب النبيل "مناضلون من أجل الحرية".

هذا المفهوم مثير للاشمئزاز مثلما هو خاطئ. فليس هناك دائرة عنف في الشرق الأوسط بالطريقة التي تفهم بها هذه العبارة عادة. وليس هناك أي تكافؤ بين الذين يرتكبون أعمال الإرهاب والذين يقاتلونه.

بالنسبة لإسرائيل، موت أي مدني هو نتيجة مأساوية لصراع قام فيه الإرهابيون باستخدام المدنيين كدروع بشرية. بيد أن المدنيين بالنسبة للفلسطينيين، هم الهدف، وأي ضحية بين المدنيين تمثل علامة على عملية ناجحة.

إن إسرائيل تعترف بوقوع قتلى من المدنيين الفلسطينيين الذين نأسف لقتلهم، وقد أعربت مرارا وتكرارا عن مواساتها لهم وللسكان الفلسطينيين الذين يتعين عليهم أن يتحملوا التدابير الأمنية الوقائية التي أُكرهت إسرائيل على اتخاذها بسبب تراخي القيادة الفلسطينية. إلا أنه بينما تعتبر إسرائيل أن وفاة أي مدني، إسرائيليا كان أم فلسطينيا، حادثا مأساويا، فإن هذه الوفيات بالنسبة للإرهابيين الفلسطينيين متعمدة وعن سابق تصور وتصميم وأمرا مرغوبا فيه.

بالنسبة للإرهابيين الفلسطينيين، كل ضحية إسرائيلية هي من دواعي الفخر، وواجب ديني ومناسبة يحتفل بها. ويلجأ الإرهابيون الفلسطينيون بصورة منتظمة إلى إعداد شريط فيديو قبل الشروع في أي اعتداء إجرامي يتحدثون فيه بسرور واضح عن رغبتهم في قتل أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء والأطفال. إن أشرطة الفيديو هذه لا تختلف عمليا عن الشريط العائد لإرهابي آخر سيء السمعة، الذي أبدى ابتهاجه، في الشريط الذي أصبح معروفا لدينا جميعا، لقتل الألوف من الأمريكيين في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

عندما أعلن عرفات عن قراره التاريخي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بنبذ ماضيه الإرهابي، لم يبد أي التباس بشأن من هو الإرهابي. فلقد أظهر بوضوح الفهم المتمثل في أن أعمال القتل التي قام بنفسه بإعدادها وتنسيقها باسم منظمة التحرير الفلسطينية هي الوسائل الإرهابية ذاتها التي يتبرأ منها. بيد أننا نسمع اليوم وبصورة متزايدة ممثلي السلطة الفلسطينية وغيرهم يحاولون تبرير ما لا يمكن تبريره

والتمييز بين نوع وآخر من الإرهاب، على نحو ما يشهد به رفضهم الواضح لاستخدام مصطلح "الإرهاب" عند الإشارة إلى الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. فإذا كان الإرهاب الفلسطيني حقا أسلوبا مشروعا من أساليب التحرير، فلماذا تظاهر الرئيس عرفات عندئذ في عام ١٩٩٣ بالتخلي عنه؟ وإذا لم يكن، على أي أساس يجب أن تدان إسرائيل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعه؟

لا بد أن نكون واضحين. ليس هناك قضية مهما تكن عادلة، ولا مظلمة مهما تكن قاسية، ولا هدف مهما كان نبيلا، يمكن أن يبرر قتل المدنيين الأبرياء. ويجب أن يعرّف الإرهاب بما يفعله المرء، لا بالسبب الذي يفعله من أجله.

إننا برفضنا إدانة الإرهاب أينما وجد وحيثما وجد، نقوم بتمكين المتطرفين في نهاية المطاف. ونضفي الصفة الشرعية على الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم عن طريق العنف والإرهاب على حساب الزعماء الذين يرغبون في تسوية الصراعات عن طريق الحوار السلمي. فإذا ما تسامح المجتمع الدولي مع أي عمل من أعمال الإرهاب، وإذا ما غض الطرف عنه، فإنه يبطل بذلك الأساليب التي ناصرها من أجل تسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

في حالة الفلسطينيين، تتمثل المظلمة التي يشار إليها في الاحتلال، ويتمثل الهدف الذي يعزى إلى الجرائم الإرهابية في التحرير. وحتى لو قبلنا المفهوم المضحك بأن الاحتلال يعتبر أساسا مشروعا لقتل المدنيين الأبرياء، فإن الفلسطينيين ليسوا أهلا لذلك. فلقد سعى الفلسطينيون إلى تصوير الاحتلال الإسرائيلي كثمرة لنوع من الغزو الاستعماري لفرض السلطة والسيطرة على شعب آخر. ومع ذلك، فإن السجل التاريخي يؤكد العكس.

إن وجود إسرائيل في الضفة الغربية وغزة كان نتيجة لحرب كان فيها وجود إسرائيل نفسه مهددا من جيوش عدد من الدول العربية مجتمعة. وكانت الأعمال الحربية لعام ١٩٦٧ حربا فرضت على إسرائيل، لا حربا قامت بها من أجل انتزاع أراض جديدة وإخضاع شعبها. وجود إسرائيل في الضفة الغربية وغزة هو نتيجة لا للعدوان الإسرائيلي، وإنما نتيجة لدفاع إسرائيل عن نفسها.

وقامت إسرائيل مؤخرا بتحويل قدر كاف من الأراضي إلى الفلسطينيين فأصبحت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين تعيش تحت ولاية السلطة الفلسطينية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، في قمة كامب ديفيد، كانت إسرائيل مستعدة للمزيد، فقدمت عرضا يتم بمقتضاه تحويل جميع الضفة الغربية وغزة عمليا إلى الفلسطينيين، وهو عرض وصفه العديد من المراقبين بأنه عرض منصف وسخي. ولم يكتف الفلسطينيون برفض العرض بازدراء، بل قاموا بشن حرب إرهابية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

ومن المؤكد أن الفكرة المستهلكة بأن الاحتلال هو السبب الجذري لهذا الصراع لا يمكن أن تعارض قوى التاريخ والفطرة السليمة. بل والأكثر من ذلك أنها لا تبرر بأي حال عمليات قتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء بلا ضمير.

وما نشهده اليوم في الشرق الأوسط هو استمرار كفاح لم يبدأ في عام ١٩٦٧ بل في عام ١٩٤٨ حينما رفض أعضاء جامعة الدول العربية بصورة جماعية قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢) الصادر عن الجمعية العامة، وشنّوا حربا للقضاء على الدولة اليهودية. وهذا الإرهاب اليومي يهدد المدنيين لأنهم ببساطة إسرائيليون؛ وفي كل يوم يقارنون هذا الحق اليهودي في تقرير المصير بالعنصرية؛ وفي كل يوم يشجع هذا التحريض الفلسطيني على كراهية الشعب

اليهودي، ويزداد اقتناع الإسرائيليين بأن هذا صراع ليس حول الاحتلال وإنما حول شرعيتنا وحقنا المشروع في الحياة.

والعقبة أمام السلام في الشرق الأوسط ليست الاحتلال - وهو احتلال لم تُرده إسرائيل وإنما قطعت أشواطا طويلة في سبيل إنهائه. أما العقبة الأولى أمام السلام وأمام تسوية متفاوض عليها بين شعبينا فهي استمرار قتل المدنيين والمحاولات المستميتة لتبرير هذا القتل من جانب القيادة الفلسطينية. فلا يوجد بديل على الإطلاق عن القبض الفوري على الإرهابيين الفلسطينيين وتدمير بُناهم الأساسية وإنهاء التحريض والشيطنة المعلنة رسميا.

وكانت إسرائيل تأمل أن يؤدي الضغط الدولي المتصاعد على السيد عرفات إلى حمله أخيرا على أن يتصرف. ونحن متفائلون بحذر، أن يكون بعد مذبحة القدس وحيفا قد أدرك أخيرا أن الأمل الوحيد لشعبه وبقاء قيادته هو في أن يتصرف ويتصرف سريعا.

وللأسف فالتقارير تشير اليوم إلى أن السيد عرفات أعلن رسميا تعليق حملته ضد الإرهابيين - إن كانت تلك الحملة موجودة أصلا. وبهذا الإقرار يكون السيد عرفات قد أوضح أنه لا نيَّة لديه لإنهاء العنف واتخاذ الإجراءات ضد الإرهابيين إو إلزام نفسه بالتوافق مع إرادة المجتمع الدولي ومبادئ القانون الدولي ومعايير الشرعية الدولية. بل إن هذا يؤكد أن الفلسطينيين الذين يدعون أن خيارهم الاستراتيجي هو السلام قد اختاروا الإرهاب تكتيكياً. وبهذا الإقرار من السيد عرفات وبنمط تصرفاته - أو بالأحرى عدم تصرفه - يعزز سمعته كقائد غير جدير بالثقة وليست له مصداقية ويقود شعبه إلى كارثة أخرى.

ولن أنكر أن الوضع الذي نواجهه كئيب بقدر ما هو خطير. ولكننا لم نفقد كل شيء. وثمة بصيص من الأمل الذي يتلاشى رويدا رويدا، في أن نستطيع عكس الاتجاه نحو العنف اليائس لو أن المجلس تصرف اليوم بحكمة. وللأسف، فمشروع القرار المطروح أمامنا لا يسير بنا نحو تحقيق ذلك الهدف.

وبينما تبذل الآن جهود دولية جادة لإنهاء الحملة الإرهابية الفلسطينية فإن أي مشروع قرار يعجز عن التسليم بأن العنف هو العقبة الأولى أمام السلام والأمن في المنطقة يوجه رسالة مضللة وخطيرة. ففي الوقت الذي يستهدف فيه المدنيون الإسرائيليون بصفة مستمرة يصل العجز عن إدانة هذه الأعمال وعن الطلب بعبارات واضحة من القيادة الفلسطينية أن تحارب الإرهاب وهي الملزمة بذلك أخلاقيا وقانونيا، إلى حد أن يكون مكافأة على العنف وتعزيزا غير مباشر لعجز السلطة الفلسطينية عن التصرف.

وبعد أن مرَّ هذا كله فإن الرسالة التي يريد المجلس أن يوجهها في مشروع القرار هذا بالفعل هي: هل مذابح ١٤ شهرا لا تستحق أكثر من ذكر عارض للإرهاب؟

إنني أرجو أن يرى أعضاء المجلس في أنفسهم أنهم لا بد أن يتعاملوا بأمانة مع الوضع الذي أمامنا. ولكن والوضع على ما هو عليه، فإن المشروع غير متوازن وغير مجدٍ، وأقولها بصراحة، إنه لا يطابق الواقع في المنطقة التي يستهدف فيها المدنيون الإسرائيليون الأبرياء يوميا لمجرد أنهم أبرياء. وعلى هذا النحو فمشروع القرار لا يمكن أن يساعد الطرفين على العودة إلى مائدة التفاوض التي هي المكان الوحيد - حسبما سلَّمت به الأطراف نفسها - الذي يمكن أن تحل فيه القضايا المعلَّقة.

إن إسرائيل ملتزمة بمكافحة الإرهاب كما هي ملتزمة بمتابعة السلام من خلال عملية حوار ومفاوضات وتصالُح مع جيراننا الفلسطينيين. ونحن ملتزمون بتنفيذ تقرير ميتشل الذي يطالب أول ما يطالب بوقف كامل وغير مشروط لأعمال العنف؛ ونحن ملتزمون بتنفيذ تدابير بناء

الثقة الواردة تفصيلا في تقرير ميتشل؛ ونحن ملتزمون بالدخول مرة أخرى في مفاوضات سلام موضوعية مع الفلسطينيين ترمي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع بين شعبينا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. ولا يمكننا أن نتخذ إجراءات لتحقيق هذه الغايات بينما يتساقط مواطنونا عمدا بفعل المدافع. ولا يمكننا أن نتخذ إجراءات دون أن تكون هناك خطوات متبادلة من الفلسطينيين. ولا يمكن أن نكون الصوت الوحيد الذي يطالب بالسلام والمصالحة بينما يستمر الإرهاب والكراهية والتحريض من الجانب الآخر.

فنحن نطالب الفلسطينيين بإنهاء دعاء الفرص التاريخية الذي يرتِّله زعيمهم، وأن يلحقوا بنا في سعينا التاريخي لإعادة التأكيد، لا قولاً فحسب بل وعملاً، على التزامهم باللاعنف وبالمفاوضات الثنائية المباشرة. فبهذه الطريقة، وليس بغيرها، نستطيع تمهيد الطريق إلى المفاوضات، ونطرح نهائيا الصراع المأساوي والأليم الذي عاشه شعبانا زمنا طويلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي في قائمتي هو رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بابا لويس فال. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): أتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم، سيادة الرئيس، وأهنئكم تهنئة حارة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وبالطريقة المتميزة التي توجهون بها أنتم، السفير عون، الممثل الدائم لمالي، أعمال المجلس. كما أشيد أيضا بسلفكم، السفيرة ميغنونيت باتريشيا دورانت، ممثلة جامايكا التي وجهت أعمال المجلس بأسلوب مثالي، في الشهر الماضي.

وطبيعي أنني مدين لكم، سيدي، ولزملائكم في مجلس الأمن لتكرمكم على لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بإعطائها الفرصة للكلام، من خلالي، في هذه المناقشة الهامة.

لقد اكتست هذه المناقشة أهميتها من تفجر الحالة التي أعقبت تفاقم العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس - وهو نتيجة معاكسة للأعمال العشوائية أو المستهدفة من اغتيالات ونوبات غضب عارمة وتدابير انتقامية متطرفة وغير متناسبة من جانب القوات الإسرائيلية، والأعمال الانتقامية اليائسة، ناهيك عن الأعمال الانتهازية الشريرة من جانب متطرفين معروفين غير آسفين.

ولن يدهش المجلس أن يسمع أن لجنتنا يساورها القلق بشكل خاص، بالنظر إلى التدابير المفرطة في الشدة والقسوة التي تتخذها سلطات الاحتلال، وهي تدابير أشار إليها من سبقني من المتكلمين، ولا حاجة بي إلى إعادة ذكرها. فهذه التدابير تلغي فعلياً الاتفاقات المبرمة بين الطرفين. ويفرض هذا على الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته آلاماً جديدة وجزاءات جماعية لا يمكن قبولها.

وبدلاً من تهدئة الحالة وتهيئة مناخ يؤدي إلى تنفيذ تقرير ميتشل ووثيقة تينيت، فإن هذه الأعمال الانتقامية التي تسببت في هذا العدد الكبير من الوفيات وفي تدمير الممتلكات على نطاق واسع يمكن، ما لم نأخذ حذرنا، أن تتحول إلى مواجهة مدمرة لا يمكن التكهن بعواقبها للمنطقة وللعالم بصفة عامة.

بل أسوأ من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تتجاهل الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لوقف العنف ومعاقبة

مرتكبي أعمال العنف. وتدين لجنتنا بقوة هذه الأفعال، بغض النظر عن ارتكابها من قِبل الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي. وقد لا حظت لجنتنا أن الحكومة الإسرائيلية أرادت في بعض الأحيان أن تستغل حالة دولية مأساوية، وأنها حاولت الاستفادة من المشاعر المشروعة التي نجمت عن الحوادث الأليمة التي مر بها مؤخراً شعب الولايات المتحدة ومجتمع الدول.

وسوف تعترفون يا سيدي الرئيس وأعضاء مجلس الأمن الآخرون بأن مظاهر الإحباط والسخط والغضب تلوح على الأفق، وأن الحالة أصبح من غير الممكن قبولها وأنها بلغت من التفجر حداً يتوجب فيه على المجتمع الدولي أن يفعل شيئاً للتخفيف من حدة العواقب الرهيبة للمأساة التي يعلمها الجميع وتبديدها.

وفي ظل هذه الظروف، تدعو اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشكل ملحّ إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الفوري غير المشروط والكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز، مع نشر قوة للحماية أو المراقبة في هذه المنطقة. ونطالب باحترام المبادئ الواردة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، ومراعاة أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد أعيد تأكيد تلك المبادئ في الإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة المعقود في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. كما نطالب باستئناف مفاوضات السلام وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، ووفقاً لتوصيات تقرير ميتشل ووثيقة تينيت، جنباً إلى جنب مع إعمال آلية للرقابة.

وختاماً، نطلب التوصل إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، تمشياً مع مبدأ الأرض مقابل السلام، على النحو الذي أكده من جديد قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦، الذي اتخذ منذ بضعة أيام فقط. وترحب اللجنة التي أرأسها بآخر بيان أدلى به ممثل إسرائيل فيما يتعلق بالتزامه بالسلام وباستئناف مفاوضات السلام، وبأن إسرائيل سوف تمتثل كذلك لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتضع هذه الحالة مصداقية مجلس الأمن، فضلاً عن الجمعية العامة، موضع الاختبار، لأن العلاقات الإسرائيلية العربية تتعثر دائماً بسبب قضية فلسطين. وكون هذه المسألة المعلقة منذ أمد بعيد محورية بالنسبة لأي حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط يجعل من الضروري استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد قالت لجنتنا مراراً إن السلام لا يمكن أن يترعرع، ولا أن تحدث أية تنمية في المنطقة ما دام الفلسطينيون والإسرائيليون، الذين قدّر لهم أن يتعايشوا معاً، عاجزين عن تطوير علاقات الثقة كدولتين ذاتي سيادة ضمن حدود آمنة ومكفولة دولياً. ولكل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين التي ستنشأ مستقبلاً الحق في البقاء والتمتع بالسلام والتنمية في كرامة وأمن.

وعلى أثر البيانات التي أدلى بها قبلي ممثلو مصر وتونس وفلسطين وآخرون، فقد حددت لجنتنا للتو موقفها، الذي ينبثق مباشرة من موقف الجمعية العامة بشأن الحالة المتفجرة على أرض الواقع والتهديد الخطير الذي تشكله على السلام والأمن الدوليين. وقد أخذ الوقت يتأخر، وبينما يتساءل الجميع بحق عن مستقبل عملية السلام، من واجب المجلس أن يتحمل مسؤوليته، لا أكثر ولا أقل، دون مماطلة،

حتى يبعث برسالة واضحة ويعتمد الإجراءات الملموسة والحاسمة التي يمليها إلحاح الظروف.

لقد أخذ الوقت يتأخر، وليس أمام هذا المجلس من بديل سوى الاجتهاد والوضوح والحزم في التصرف، ولكن أيضاً مع التمييز الحاد، وذلك باعتماد مشروع القرار المقدم من تونس ومصر بالإجماع. فالمبادئ والفلسفة الواردة في مشروع القرار المذكور تتفق مع الرؤية الإبداعية والأهداف التي أعدها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في البيان الشهير الذي ألقاه في لويزفيل. ولا بد من عمل هذا قبل أن يجتمع دعاة العنف والكراهية والتفجير في حلف للتطرف بجميع ألوانه ويستغلوا الحالة الراهنة لمحاولة الترويج لنظريتهم الكئيبة والمضي في مخططاتهم الفتاكة، على حساب الإخاء الإنساني بين الحضارات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كوبا، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيس باريّا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى تحملنا الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مجلس الأمن. إنها حالة حرب حقيقية يقوم فيها جيش احتلال، مزود بأحدث تكنولوجيات التسليح، بإفناء شعب باسل أعزل. ويرجع السبب الجذري لهذه الحالة إلى استمرار تحدي إسرائيل وتجاهلها للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة وعن هذا المجلس وسائر هيئات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق حل حاسم وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، وللشرق الأوسط بصفة عامة.

ويكمن السبب في إبداء هذا الازدراء مع الإفلات التام من العقاب، في الدعم الفعال من جانب الولايات المتحدة لسياسة إسرائيل. ودون الدعم المالي من الولايات المتحدة وتوفيرها للطائرات والمروحيات والصواريخ التي يُقتل بها المدنيين الفلسطينيين، لما قامت هذه الحرب. ولولا التناقض المحزن الذي يجعل في مقدور عضو دائم العضوية أن يمنع، باستعماله لحق النقض، مجلس الأمن من العمل على وقف هذه الحرب وإنهاء الاحتلال الذي يتسبب فيها ويحمي الشعب الفلسطيني عن طريق نشر قوة دولية، لكان من الممكن ألا تعقد هذه الجلسة. لقد كان من الممكن أن يكون التاريخ الحديث للشرق الأوسط مختلفا دون ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض علنا ٢٣ مرة، أو تهديداتها العديدة باستعمال حق النقض الذي أدى إلى شلل المجلس أو دون الضغط الشديد الذي تمارسه في المنطقة.

إن شن الحرب على المدنيين الفلسطينيين وإرهاب الدولة المطلق العنان الذي تمارسه إسرائيل، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القانون ينبغي أن يتوقفا على الفور. وينبغي إيقاف الانتهاك الصارخ المكثف المنتظم لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الحياة، ووقف انتهاك القانون الإنساني الدولي. وينبغي أن يتوقف القمع والتعذيب وتدمير المنازل. وأن ينتهي الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن المدنيين الإسرائيليين الأبرياء هم أيضا ضحايا تعساء لتصاعد دائرة العنف والرعب التي تسببت فيها حكومتهم. وإننا ندين مرة أخرى بقوة التفجيرات الانتحارية بالقنابل فضلا عن أي شكل من أشكال الأعمال الإرهابية، أينما ارتكبت وأيا كان من ارتكبها. إلا أن هذه الأعمال لا يجب أن تستعمل كذريعة للتشكيك في مشروعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الأجنبي.

لا بد أن تمتثل إسرائيل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب عليها أن تضطلع بالمسؤوليات والالتزامات الموكلة إليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويتعين على إسرائيل أن تستأنف فورا المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

ولا بد أن ينشر مجلس الأمن على وجه الاستعجال قوة مراقبة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين. وأن تضطلع الأمم المتحدة بدور حقيقي فعال في ضمان الحياد في هذه المفاوضات. وأقل ما يجب على المجلس أن يقوم به الليلة، في ضوء الخطورة البالغة للظروف السائدة حاليا، هو أن يعتمد مشروع القرار الذي قدمته تونس ومصر. وكما تردد، فإن حق النقض الرابع والعشرين سيُمارس صباح اليوم.

وتُعيد كوبا التأكيد على تضامنها مع فلسطين في نضالها من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل ماليزيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حاسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت فسوف أستغني عن عبارات المجاملة المعتادة.

ولكن اسمحوا لي أن أشكركم، يا سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في الحالة المأساوية الخطيرة في فلسطين. ولا ينبغي السماح باستمرار الأعمال العسكرية الهمجية وغيرها من الأعمال التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وضد الرئيس عرفات ذاته. وهذه الأعمال هي أعمال عدوان وتخويف وقحة. وهي تتسم بقصر النظر ولا تستهدف إلا المصالح الأمنية والتكتيكية القصيرة الأمد لحكومة السيد شارون، التي لا تهتم إلا بإخضاع السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عن طريق الترويع. إن تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة الرئيس عرفات شخصيا ومكانته ينطوي على مجازفة خطيرة قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بكل ما يترتب على ذلك من آثار سياسية وأمنية.

ومن الواضح للجميع، إلا للسيد شارون ومؤيديه، أن دور السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس عرفات نفسه لا غنى عنه لعملية السلام، ولا سيما في هذا المنعطف الدقيق. وقد أدت معالجة السيد شارون للحالة إلى تفاقم أزمة الشرق الأوسط بحيث خرجت عن نطاق السيطرة. ويتحتم على المجتمع الدولي، وعلى هذا المجلس بالذات، كبح جماح السيد شارون وجذبه بعيدا عن حافة الهاوية. وسيبعث تقاعس المجلس عن العمل بالإشارة الخطأ للسيد شارون، الذي سيتجرأ على اتخاذ أي إجراءات أخرى يريدها، دون عقاب. إن طريق العمل الذي يتبعه السيد شارون طريق خطير، وإذا لم يوقف عند حده فسيغرق المنطقة في اضطراب نندم عليه جميعا.

ولذا، فإن مسؤولية هذا المجلس هي أن يتصرف بحزم لوقف هذا الاتجاه الخطير. إن المسؤولية تكمن هنا، في هذا المجلس، وليس في أي مكان آخر. إننا لم نأت إلى هنا لكي نعزل إسرائيل؛ إننا هنا لكي نجعلها تُدرك حماقة سياساتها وتتصرف التصرف السليم.

وماليزيا كعضو في هذا المجلس، تؤيد بشدة فكرة إنشاء قوة لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو قوة حماية بوصفها الآلية الأكثر فعالية لوقف العنف، أو على الأقل خفض حدته إلى الحد الأدنى. وفي اعتقادنا أنه ما أن تنشأ هذه القوة أو هذا الوجود الدولي، فإن دائرة العنف الحالية ستكبح إلى حد كبير وستدار الأزمة على نحو أفضل، ومن ثم تتحسن فرص إحياء عملية السلام. وبينما يدعو مشروع القرار الحالي إلى إنشاء مجرد "وجود للمراقبة" لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن

مؤتمر شرم الشيخ، أو التوصيات الواردة في تقرير ميتشل، يرى وفدي أن ذلك يمكن أن يكون خطوة ملموسة وإيجابية على طريق الجهود الرامية لوقف تصاعد العنف، بأمل تمهيد الطريق لوضع عملية السلام على مسارها من جديد. والمبررات التي تسوقها إسرائيل لعدم قبولها هذه الاقتراحات مخادعة وغير مقنعة.

إن إرساء السلام في غرب آسيا، أو في الشرق الأوسط هو في صالحنا جميعا، مثلما هو في صالح المنطقة، وفي صالح العرب واليهود على السواء. ولهذا، يجب أن نسعى لإرساء السلام ولتعزيزه، لا أن نتجاهله أو نحبطه أو نعرقل تحقيقه عن طريق سياسات لا ترمي إلا إلى الإثارة وإضرام النيران. ولما كان لشعب إسرائيل مصلحة كبرى في ضمان إنعاش عملية السلام فعليه أن يشجع حكومته على السعي لإرساء السلام وعدم اتخاذ إجراءات عسكرية أخرى للإثارة والمواجهة. ويجب على ذلك الشعب أن يُدرك أنه لن يضمن الأمن والاستقرار في المستقبل إلا عن طريق إرساء سلام عادل وشامل مع الفلسطينيين وجيرانهم العرب بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، لا عن طريق استمرار سياسة الأعمال القتالية والمواجهة. ونرجو من البلدان التي لها نفوذ في المنطقة أن تبذل قصارى جهدها لكي تُشجع إسرائيل على العودة إلى عملية السلام، حيث أنها الخيار الصالح الوحيد في الوقت الحالي وفي المستقبل.

ومما يثلج صدر ماليزيا الملاحظات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، ووزير الخارجية كولين باول كذلك، بشأن القضية الفلسطينية والاعتراف العام بأن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي مشكلة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. ونعتقد أن إجراء تطوير إضافي في موقف الولايات المتحدة في الاتجاه الصحيح سيشكل إسهاما إيجابيا وهاما صوب حسم الصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، يجب اتخاذ خطوات مبكرة وملموسة تدعم هذه البيانات السياسية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن قضية السلام ستتعزز على نحو أكبر إذا قام أصدقاء إسرائيل، ولا سيما الولايات المتحدة، باستخدام علاقاتهم الوثيقة مع إسرائيل لكي تجعل سياساتها وممارستها ضد الفلسطينيين أكثر اعتدالا وأثروا عليها لكي تُظهر التزاما أكبر بعملية السلام و لم يباركوا سلوكها العدائي والعدواني.

إن إسرائيل تحاول أن تساوي بين الجهود التي تتزعمها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي الذي هاجم الولايات المتحدة بوحشية بالمشكلة التي تواجهها إسرائيل في تناولها للأعمال الإرهابية على أرضها وفي الأراضي الخاضعة لاحتلالها غير الشرعي، بما فيها القدس. ولكن الحالتين مختلفتان. وهناك اختلافات أساسية بينهما، ذكر الآن المراقب الدائم عن فلسطين بعضا منها.

وبينما لا يمكن أن يوجد أي تبرير للخسائر في الأرواح البريئة - ونحن نشجب هذه الأعمال - فيجب أن نتوقف لكي نتقصى أسباب استمرار تنفيذ أعمال العنف هذه بواسطة أفراد على استعداد للتضحية بأرواحهم في سبيل القضية التي يؤمنون بها. كيف نوقف الأفراد عن التضحية بأرواحهم في سبيل قضية أكبر منهم؟ وما لم نحل هذه المسألة حلا كاملا وعاجلا، فلن يبقى إلا أمل ضئيل في حسم الصراع العربي الإسرائيلي في المستقبل القريب.

وقد ناقش الاجتماع الوزاري الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي الحالة الخطيرة في فلسطين. وقد عقد هذا الاجتماع مؤخرا في الدوحة، قطر وشارك فيه حوالي ٥١ من وزراء الخارجية وممثلي البلدان الإسلامية. ومما يؤسف له شديد الأسف أن الرئيس ياسر عرفات لم يتمكن من حضور

هذا الاجتماع، فقد منعته قوات الاحتلال الإسرائيلي من الذهاب إلى الدوحة لمخاطبة المؤتمر. وقرر هذا الاجتماع، ضمن جملة أمور، إنشاء لجنة وزارية خاصة توكل إليها مهمة الاتصال بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي بغية السعي إلى الحصول على الدعم الدولي لوقف العدوان الإسرائيلي وخطط تفكيك السلطة الفلسطينية ولإرسال مراقبين دوليين لحماية الشعب الفلسطيني. والبعثة الوزارية، إذ تنفذ المهام المنوطة بها، تتطلع إلى رد فعل إيجابي من جانب المشتركين معها في الحوار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أرحب بهذه الفرصة للتكلم في هذه المناقشة. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ شهد العالم التدهور العنيف في الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشعور من عدم التصديق والرعب والذعر. فهناك ألف قتيل وآلاف من الجرحى والمشوهين طيلة حياتهم. وينتشر الشعور بالمرارة والارتياب والعداوة حيث كانت توقعات إرساء السلام تسمح قبل ذلك بالتفاؤل الحذر والثقة في المستقبل.

ويخشى الآن أن تكون عملية السلام التي بدأت في مدريد قبل ١٠ سنوات قد قضي عليها، فمن المؤكد أنها في حالة سيئة، وعلينا أن نبذل أقصى جهودنا لكي ننعشها. ومن الضروري أن توقف فورا جميع عمليات العنف والاستفزاز والتدمير. وقد شهدنا بكل أسف منطق العنف الذي يضعف تدريجيا مؤيدي السلام والاعتدال وحسن النية ويقوي الداعين إلى التطرف.

وبعد ١٥ شهرا من حلقة الانتفاضة المسلحة والإرهاب والقمع العنيف، تقلصت مساحة الاعتدال على نحو هائل وخطير. والخطوة الأولى في إنهاء العنف هي إدانة الإرهاب ومن يمارسونه على نحو واضح وصريح. وكما قال جون مانلي، وزير خارجية بلادي، يوم الخميس، فإن كندا تؤيد تماما حق إسرائيل في الأمن وتفهم حاجة إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية.

والإرهابيون، عن طريق أعمالهم الإجرامية والعنف العشوائي والتفجيرات الانتحارية التي يقومون بها، يقوضون الثقة في إمكان تحقيق السلم والأمن، ولا يفعلون ما يقنع الآخرين بدعم قضيتهم. بل على العكس من ذلك، فهم يضعفون مؤيدي عملية السلام. ويعلم أعضاء السلطة الفلسطينية صحة ذلك. والآن، يجب عليهم وعلى جميع الفلسطينيين أن يبذلوا كل ما في وسعهم لإنهاء العنف وتفكيك شبكات الإرهاب. وإذ يفعلون ذلك فهم يعززون شرعيتهم ولا يقوضونها.

وفي نفس الوقت، فإن استخدام القوة وغياب المشاركة السياسية يقوضان أيضا الثقة في السعي لإحلال السلام ويعززان آراء المتطرفين. إن ملاحقة الإرهابيين المعروفين أمر له ما يبرره تماما. ومع ذلك فإن استخدام القوة على نحو مفرط واستهداف البنية التحتية كبديل للإرهاب يُلحق خسائر فادحة، ليس على المارة الأبرياء غير المسلحين فحسب، بل على خصائص الحكمة والاعتدال وحسن النية، وهي خصائص نحتاج إليها احتياجا ماسا الآن أكثر من أي وقت مضى في سعينا لإرساء السلام.

ونطالب الجانبين بالبدء فورا في التنفيذ العاجل لتوصيات تقرير ميتشل. وقد قبلت كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية هذا التقرير عند صدوره في أيار/مايو الماضي. وبالتالي، فإنهما اعترفا بأن التقرير يقدم خطة لوضع عملية السلام في مسارها مرة أخرى. وهذا صحيح الآن في كانون

الأول/ديسمبر كما كان في أيار/مايو لأن العناصر المطلوبة لتسوية سلمية ثابتة لم تتغير عما كانت عليه دائما.

واستمرار الاعتداءات والهجمات الإرهابية على المدنيين تزيد من تقويض الثقة منذ صدور تقرير ميتشل. ولكن الهدف الطويل الأمد لا يزال كما هو، ونحن، أعضاء المجتمع الدولي، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للمساعدة على إقناع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية باستئناف المناقشة والتعاون. فمحادثات السلام تتطلب شركاء. وكما قال رئيس الوزراء كريتيان يوم الخميس، فإن كندا ستواصل التعامل مع السلطة الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

وآلية الرصد التي يتفق عليها الجانبان يمكن أن تساعد على بناء الثقة اللازمة لإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات وإلى تسوية سلمية في نهاية المطاف. ويعترف المجتمع الدولي بحق الإسرائيليين في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ويعترف المجتمع الدولي بضرورة إنشاء دولة فلسطينية صالحة للبقاء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال هذه المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي نتفق جميعا هنا هذا المساء على ضرورة استئنافها دون تأخير. والمجتمع الدولي يرغب بحماس في تحقيق هذين الهدفين ويؤيد جهود الأمم المتحدة وغيرها للمساعدة على استئناف عملية السلام. وكندا مستعدة وقادرة الآن، كما كانت في الماضي، لدعم الجهود الرامية إلى حسم هذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة للاشتراك في المناقشة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة خاصة. إن مناقشة اليوم تأتي في أعقاب موجة جديدة من العنف الذي ما زال يُبعد العالم عن هدف تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأحد أن يقف مكتوف اليدين إزاء هذه الأحداث المؤسفة، وإزاء تصعيد المواجهات في الشرق الأوسط. فالسلام يجب ألا يكون بعيدا عن متناولنا. ولا ينبغي أن يكون السلام هدفا لا يمكن تحقيقه للإسرائيليين والفلسطينيين. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الطرفين، وبإحساس بالاستعجال، على إيجاد حل لهذا الصراع المأساوي الذي طال أمده.

ونتوجه إلى أسر الضحايا، وإلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بخالص تعازينا على الخسائر في الأرواح وعلى الآلام التي لحقت بأعداد لا حصر لها من المدنيين.

إن البرازيل تستنكر وتدين بقوة الأعمال الإرهابية العنيفة التي وقعت في المنطقة في الآونة الأخيرة، والتي تسببت في موت العشرات وسقوط مئات من الجرحى. وعلى نفس المنوال، نشجب الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في الضفة الغربية، والتي أدت إلى وقوع إصابات بين المدنيين الفلسطينيين.

والحكومة البرازيلية، برفضها تلك الأعمال والإجراءات إنما تؤكد من جديد اقتناعها بأن العنف على الجانبين لن يؤدي إلا إلى زيادة تدهور الحالة في الشرق الأوسط، ويضاعف من مستوى العداء والتعصب بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي يتسم أصلا بالخطورة. كما أن أعمال العنف لن تعزز قضية أي من الطرفين. والسبيل الوحيد للخروج بنتائج دائمة ومفيدة للطرفين يمر عبر التفاوض والحوار البنَّاء واحترام الاتفاقات وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وينبغي التوصل

إلى المصالحة من خلال آليات الحل السلمي للمنازعات، التي قبل بها المجتمع الدولي. وينبغي، على وجه الاستعجال، استئناف الحوار والمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولا حاجة إلى التشديد على أن السلطة الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وتؤكد البرازيل على أهمية ضمان سلامة جميع المدنيين في الشرق الأوسط، وحماية حقوق الإنسان، واحترام القيم الثقافية والدينية ورموزها وتطورها، مع تطوير التعاون بين جميع شعوب المنطقة. ومن المهم بشكل خاص أن تعتنق الأطراف التسامح باعتباره مبدأها التوجيهي الأساسي. واتساقا مع بيان مجموعة ريو الذي صدر أثناء الأسبوع الوزاري للجمعية العامة، ندعو الأطراف إلى النظر في كل الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام، والانضمام إلى مبادرات السلام التي قدمها المجتمع الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل.

ومرة أخرى تهيب البرازيل بالأطراف أن تبذل كل الجهود الممكنة لوقف دائرة العنف المتصاعدة. وننضم إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تصميمهما على عدم السماح للأعمال المتطرفة من جانب أية دولة بأن تحول دون استئناف عملية السلام.

منذ وُضعت هذه المسألة تحت إشراف الأمم المتحدة، ما فتئت البرازيل تنادي دوما بإيجاد حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط. وفي جلسة الجمعية العامة الرابعة والأربعين، في البيان الافتتاحي للمناقشة العامة في الشهر الماضي، جدد الرئيس فيرناندو إنريكي كاردوسو التزامنا بإيجاد حل متوازن وعادل لقضية فلسطين، وأكد على أن البرازيل:

”مثلما أيَّدت إنشاء دولة إسرائيل، تدعو اليوم إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وموحَّدة وقادرة على البقاء اقتصاديا.

”إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحترام وجود إسرائيل بصفتها دولة حرة آمنة وذات سيادة، شرطان أساسيان، إذا كان للشرق الأوسط أن يبني مستقبله وسلامه من جديد.

”فهذا دَين أخلاقي مستحق على الأمم المتحدة، ومهمة لا يجوز تأجيلها“.

إن جميع شعوب المنطقة تستحق العيش في بيئة من الحرية السياسية والسلام والاستقرار، بيئة تمكنها من تركيز جهودها على تحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولبلوغ هذا الهدف، فإن الرسالة التي ينم عنها هذا الاجتماع واضحة - لا مفر من أن يسود التسامح على العنف، وأن يسود الحوار السياسي والرغبة الصادقة في المصالحة على المواقف المتطرفة.

والأمم المتحدة - ومجلس الأمن خاصة - هي الأداة الأساسية المتاحة للمجتمع الدولي لحسم الصراعات. وينبغي تعزيز دورها في أوقات الأزمات. ومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد تأييدنا لعمل الأمين العام وممثله في الشرق الأوسط بشأن قضية فلسطين. ونأمل أن يُثبت اجتماع مجلس الأمن هذا أنه خطوة صحيحة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما نأمل في أن يصبح مجلس الأمن في المستقبل قادرا على ممارسة مسؤولياته كاملة بشأن هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ثقتي التامة في قيادتكم ومقدرتكم على توجيه مداولات المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود كذلك أن أشكركم على دعوتكم لعقد هذا الاجتماع المهم والذي أتى في أوانه، لمناقشة قضية فلسطين.

في الأيام الأخيرة، أمعن النظام الإسرائيلي، في سياق حملته الدموية وسياسته العدوانية، في استخدام شر التدابير ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ومرة أخرى كان رده مفرطا وغير متناسب في الأراضي المحتلة، فقتل وجرح عشرات المدنيين، وزاد الإسرائيليون من تصعيد ممارسات القمع غير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، في تجاهل تام لكل المعايير الإنسانية المستقرة لحماية المدنيين.

واغتيال الإسرائيليين المتعمد لأحد الفلسطينيين في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، يكمن في صلب حلقة العنف الأخيرة. فقد ارتكب هذا العمل الإجرامي عشية الإعلان عن جهود جديدة من جانب مبعوثين غربيين، وعقب تصريحات من عدد من البلدان الغربية قد تتيح فرصا جديدة لتصحيح الظلم الصارخ الذي يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عقود.

إن المسؤولين الصهاينة، وقد ألفوا نمط الفعل مع وعيهم برد الفعل، أذنوا بعمليات القتل المدبرة هذه، مدركين أهم بذلك سيعطلون الجهود الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة. ونعتقد أن تصعيد العنف مؤخرا في الأراضي المحتلة ينبغي النظر إليه من هذه الزاوية، وينبغي تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية كاملة عن دورة العنف الجديدة.

ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أن الحملة الإسرائيلية لقتل الفلسطينيين دون محاكمة على أساس قوائم اغتيال، هي انتهاك سافر للمبادئ الأساسية للعدالة الفطرية وأحكام القانون الإنساني الدولي. إن أفعال القيادة الإسرائيلية وكلماها دللت بكل وضوح على أن الإعدام دون محاكمة أصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة ذلك النظام. وهي سياسة ترقى إلى مستوى أعمال إرهاب منظمة تمارسها حكومة، ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن تلك الحقيقة. ومن المؤسف حقا أن الحكومات التي تنتقد الفلسطينيين وتعتبرهم مسؤولين عن استمرار العنف في المنطقة، تتجاهل الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون ولا تفعل شيئا لوقفها.

إن الاحتلال يكمن في جوهر الصراع الفلسطيني، وفي مجمل التوترات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. والتطورات المذهلة التي حصلت في الأشهر القليلة الماضية أثبتت حقيقة أنه ما لم يتم التصدي بفعالية لسبب الصراع الرئيسي، فإن الأزمة لن تهدأ على الإطلاق. لذلك، لا يمكن إقامة أي صلة مهما كانت بين الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في مقاومة العدوان والاحتلال الإسرائيليين، إذ يُعتبر حقا مشروعا تكفله القوانين والاتفاقيات الدولية.

ونحن نرفض مقولة إن العدوان الإسرائيلي هو دفاع عن النفس. كذلك نرفض سياسات الدعم غير المحدود المقدم إلى إسرائيل. أما فيما يتعلق بالنية الحقيقية للنظام الإسرائيلي، فالواضح أن الإسرائيليين يواصلون رفض الدعوة إلى تجميد جميع أعمال الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والمجتمع الدولي عموما، والعالم الإسلامي خصوصا، يشعران بقلق عميق إزاء الاعتداءات الجارية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية. ولا شك أن هذه الأعمال التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا تزيد من تفاقم أزمة الشرق الأوسط ما لم يتدخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة فورا لوقف الحملة الوحشية التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية ضد المدنيين.

ولا شك أن مجلس الأمن بصفة خاصة يُتوقع منه أن يتصرف على النحو المناسب بغرض وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال، وتمهيد السبيل أمام تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ولقد حدث مرات عديدة في الماضي أن المجلس دُعي إلى تحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين عن طريق وضع حد للأعمال اللاإنسانية والعدائية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. ومع ذلك، ومما يؤسف له أن ممارسة حق النقض أو التهديد بممارسة حق النقض منع المجلس حتى الآن من الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية في هذه المسألة الخطيرة، وسبَّب استياءً دوليا عميقا. ولا شك أن عدم تصرف المجلس يشجع إسرائيل على تحدي رغبات المجتمع الدولي التي تظهر، في جملة أمور، في قرارات عديدة للجمعية العامة.

ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة ضرورة التدخل الدولي، وقيام المجلس بإنشاء قوة للحماية والمراقبة بغرض حماية المدنيين الفلسطينيين الذين لا حول لهم من الاعتداءات المتزايدة على أيدي الإسرائيليين. وحق النقض الذي مورس في آذار/مارس الماضي حيال مشروع قرار يأذن بإنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة دلل على إلحاق الضرر بالحالة في المنطقة. ولو كانت هذه القوة موجودة على الأرض لأمكنها أن تعطل المزيد من أعمال العنف وإراقة الدماء، ولأمكنها أن تنقذ العديد من الأرواح الثمينة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): طلبتُ مخاطبة المجلس بصفتي الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، الذي يشعر بقلق كبير حيال خطورة الحالة في الشرق الأوسط. فنحن لا ندخر جهدا في محاولة الإسهام في تخفيف حدة العنف.

يوم الاثنين الماضي، أكد من جديد وزراء الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي مطالبهم الموجَّهة إلى الطرفين بمنتهى الوضوح ألا وهي: بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، حل شبكتي الجهاد الإسلامي وحماس، بما في ذلك اعتقال ومحاكمة جميع المشتبه فيهم، وتوجيه نداء عام بإنهاء الانتفاضة المسلحة؛ وبالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية، انسحاب جميع القوات العسكرية، وإنهاء أعمال القتل بلا محاكمات، ورفع الحصار وجميع القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني، وتجميد المستوطنات. ويستدعي تنفيذ هذه المطالب اتخاذ إجراءات ملتزمة من السلطة الفلسطينية ومن إسرائيل.

إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي المجتمعين حاليا في ليكِن، بحثوا أمس واليوم المسألة التي تسبب قلقاً لنا. وسيصدرون بيانا رئيسيا في هذا الصدد في غضون ساعات قليلة.

إن الخطورة البالغة للحالة تحمل كلا منا على تحمُّل مسؤوليته. فوضع حد لأعمال العنف هو واجب علينا. ولا يمكن إرساء السلام إلا بإعادة التأكيد على الحق القاطع لإسرائيل في العيش في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا وبالاعتراف الكامل بذلك، ومن جهة أخرى بإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وديمقراطية، ووضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية.

وبغية القضاء على الإرهاب وبناء السلام، تحتاج إسرائيل إلى شريك، وذلك الشريك يمكنه أن يكون السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب، ياسر عرفات. وأية محاولات لإضعافهما أو تجريدهما من المصداقية تتناقض مع السلام

وتقوض أية محاولة لمكافحة الإرهاب. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تضع حدا لعملياتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وهذا يشمل أيضا الأعمال المرتكبة ضد منشآت السلطة الفلسطينية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعوته السلطة الفلسطينية إلى عدم ادخار أي جهد لمنع أعمال الإرهاب.

إن تنفيذ خطة تينيت لوقف إطلاق النار وتوصيات لجنة ميتشل يظلان السبيل المفضي إلى استئناف الحوار السياسي. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن إنشاء آلية مراقبة نزيهة من شأنه أن يكون لصالح كلا الطرفين، ونحن على استعداد تام للمشاركة النشطة في إنشاء هذه الآلية.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية كبرى على وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي في فلسطين. فمن شأن ذلك أن يكون سبيلا لتشجيع السلام. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده كي يتمكن الطرفان - فلسطين وإسرائيل - من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مع مرور كل يوم، ينغمس الشرق الأوسط أكثر فأكثر في دورة مأساوية من العنف والإرهاب والتدمير، يكون ضحاياها من المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونظرا للخطورة البالغة للحالة، سيصدر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي المجتمعون في ليكِن، بيانا بعد ساعات قليلة يوضح ويُبرز بقوة موقف الدول الأعضاء الخمس عشرة.

ولا يسع مجلس الأمن، من جانبه، أن يظل صامتا. ففي نهاية هذه المناقشة، يُدعى مجلس الأمن إلى حزم أمره حيال مشروع قرار يتضمن مناشدة رسمية لكلا الطرفين بوضع حد للعنف واستئناف السير على طريق المفاوضات. ويأخذ مشروع القرار الذي سنصوت عليه الآن في الاعتبار شواغل فرنسا. وهو يتضمن إدانة واضحة وقاطعة لكل أعمال الإرهاب، وخصوصا التي تستهدف المدنيين؛ ويطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير؛ ويدعو إلى البدء فورا في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل بالكامل، ويشجع الطرفين المعنيين في هذا الإطار على إنشاء آلية للرصد؛ ويدعو إلى استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق سلام يقوم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالنسبة لفرنسا، ينبغي أن تستند هذه التسوية من ناحية إلى إعادة التأكيد والاعتراف الكامل بحق إسرائيل الذي لا رجعة فيه في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، ومن الناحية الأخرى إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وهذا يعني إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

وبغية التفاوض على هذه التسوية السياسية، والقضاء على الإرهاب وبناء السلام، تحتاج إسرائيل إلى شريك ضروري لا غنى عنه، وهو السلطة الفلسطينية، فلا بد إذن من الحفاظ على السلطة الفلسطينية. وهذه هي النقطة الأخيرة التي تم التأكيد عليها وبحق في مشروع القرار المعروض على المجلس.

ونظرا لأن هذا النص يدل على طريق واضح، وهو الطريق الممكن والوحيد حقا، ونظرا لأنه نص متوازن، فإن فرنسا ستصوِّت على مشروع القرار هذا مؤيدة له.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي وقت تحطمت فيه الثقة، وبدت فيه أحيانا حلقة العنف المدمر خارجة عن السيطرة تقريبا، وأصبحت التسوية السياسية تبدو أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، يصبح من الضروري الآن أكثر من ذي قبل أن يذكِّر المجتمع الدولي الطرفين بالالتزامات التي تعهَّد بها عند بدء عملية السلام. لهذا يرحب وفد بلادي بالمناقشة التي يجريها المجلس اليوم.

ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد الملاحظات التي أبداها ممثل بلجيكا بوصفه ممثلا للبلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي حاليا.

وترى أيرلندا أن هناك طريقا واضحا للعودة إلى عملية السلام من خلال خطة تينيت والتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير ميتشل. ونحث الطرفين على وضع نهاية لكل أعمال العنف والاستفزاز والعودة بأسرع ما يمكن إلى طريق المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد أولت السلطات في بلادي اهتماما كبيرا لمشروع القرار المعروض علينا. ونرحب بالتعديلات التي أدخلها على هذا النص المشتركون في تقديمه.

إن وزير الشؤون الخارجية لأيرلندا السيد بريان كووين أدان بأقوى العبارات أعمال الإرهاب المروعة التي ارتكبت ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، وكذلك الأعمال الانتقامية التي تسببت في موت العديد من المواطنين الفلسطينيين الأبرياء. وترى أيرلندا أنه لا بد من تفكيك الشبكات الإرهابية الموجودة داخل حماس والجهاد الإسلامي.

ويدرك وفد بلادي أن الطريق المسدود الحالي له أسباب جذرية عميقة تشمل ليس فقط أعمال الإرهاب المشينة، بل أيضا وفي نفس الوقت الاستخدام المفرط للقوة، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والهجمات التي تشنها إسرائيل على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهي الطرف المحاور لها في عملية السلام. وهناك أيضا التأثير المدمِّر للمستوطنات الإسرائيلية على عملية السلام المستمرة في ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ويطالب مشروع القرار المعروض علينا بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير. ويدين على وجه التحديد جميع أعمال الإرهاب، لا سيما تلك التي تستهدف المدنيين. ويطالب مشروع القرار كذلك بالتنفيذ الفوري للتوصيات الواردة في تقرير ميتشل، وباستئناف المفاوضات، وهو يشجع جميع الجهات المعنية على إنشاء آلية للرصد تساعد الطرفين في تنفيذ توصيات ميتشل. وما فتئت أيرلندا ترى منذ وقت طويل أن مثل هذه الآلية ستكون مفيدة لاستعادة الثقة الضرورية للاستئناف السلس للمفاوضات إذا تم إنشاؤها بشروط يوافق عليها الجانبان.

وكنَّا نود لو أمكن للمجلس أن يتكلم بصوت واحد بشأن هذه المسائل المعروضة علينا. ومع ذلك، فإن أيرلندا إذ تأخذ كل الأمور في الاعتبار، فإنها ترى أن مشروع القرار هذا يستحق التأييد باعتباره يمثل تعبيرا عن قلق المجلس العميق إزاء الحالة الخطرة الموجودة في المنطقة. ولهذا السبب، فإننا نعتزم التصويت تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل مالي.

ستصوِّت مالي مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا. وينطلق قرارنا هذا من اقتناعنا بأن مجلس الأمن له دور أساسي يضطلع به في ضوء الحالة الخطيرة في فلسطين. وتتسم هذه الحالة بعنف غير مكبوح مستمر ويزداد سوءا يوما بعد يوم. ولم يعد باستطاعة مجلسنا أن يظل صامتا؛ لا بد له من أن يتخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الحالة. ويرى وفد بلادي أن مشروع القرار الذي سنبت فيه الآن سيكون إسهاما كبيرا في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أقول إن مالي ملتزمة التزاما عميقا بمتابعة عملية السلام. وفي هذا السياق، نرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تحمُّل مسؤوليتها الدائمة لضمان التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويكرر وفد بلادي التأكيد على دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع الأطراف والمسؤولين المعنيين في المنطقة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فلا بد له من أن يقدِّم إسهامه لتحسين الوضع الحالي، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الطرفين في التغلب على مأساتهما الحالية واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي حول جميع المشاكل على أساس الاتفاقات السابقة والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويرى وفد بلادي أن أغلبية الوفود قد وجدت هذا النص موضوعيا ومتوازنا ومحسوبا بدقة. ومن المؤسف له، أن المجلس لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

استأنف مهمتي الآن بوصفي رئيسا للمجلس.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2001/1199.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، فرنسا، كولومبيا، مالي، موريشيوس.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت هي على النحو التالي: هناك ١٢ صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد مع امتناع عضوين عن التصويت. وبهذا لم يعتمد مشروع القرار نتيجة للتصويت السلبي من عضو دائم في مجلس الأمن.

ونظرا لعدم وجود متكلمين آخرين على قائمتي فإن مجلس الأمن يكون قد اختتم بذلك المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٠٢/٠٠ من يوم السبت ١٥ كانون الأول/ديسمبر.